البلدان العربية ومحاولات التنمية بعد الاستقلال

- شهد عقد الخمسينيات والستينيات ومطلع السبعينيات من القرن الماضي فترة استقلال أغلب الدول العربية. وبدأت أغلب هذه البلدان منذ ذلك الحين بتلمّس المداخل الملائمة لبناء اقتصاداتها، وبالشكل الذي يساهم في رفع المستوى المعيشي للأفراد من حيث توفير الخدمات الأساسية، وتوفير مصادر مستقرة للدخل، ومعالجة مشاكل البطالة والفقر، وبالتالي رفع مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

- مستلة من الكواز 2006

- وحتى تقوم بتنفيذ مثل هذه الأهداف من خلال تنفيذ العديد من المشروعات السلعية والخدمية كان لا بد من الاستيراد أو من خلال التصنيع محلياً (حيث كان التصنيع في تلك الفترة مرادفاً للتنمية الاقتصادية) . إلا أنه ولغرض زيادة الاستيراد كان لا بد من زيادة الصادرات (أو اللجوء للاقتراض أو المساعدات الأجنبية التي ارتبطت، ولا زالت، بشروط قد لا تكون مقبولة) ، والتي تلقي أعباءاً أكبر على ضرورة التصدير لتغطية التزامات خدمة الدين .

- وفي ظل تدهور معدل التبادل الدولي Terms of Trade ضد أسعار السلع الزراعية (الميزة النسبية لأغلب البلدان العربية آنذاك) ولصالح السلع الصناعية ، أي لا بد على هذه الدول من زيادة صادراتها الزراعية للحصول على نفس السلع الصناعية المستوردة سابقاً .
- كان الخيار شبه الوحيد هو أن تضغط البلدان العربية ، والدول النامية الأخرى ، وإرادتها غير الأساسية لعملية التصنيع من خلال فرض تعريفة جمركية ، على أن يتم إنتاج السلع الاستهلاكية الأساسية ، والوسيطة محليا . وبذلك يتم توفير العملات الأجنبية استثمارها لأغراض استيراد المستلزمات التصنيعية .

- وقد عرف هذا الخيار باستراتيجية إحلال الواردات Import Substitution. علماً بأن هذه الاستراتيجية قد طبقت من قبل الدول المتقدمة أثناء فترة الكساد العالمي ، في الثلاثينيات من القرن الماضي ، لحماية المنتجات المحلية وتوفير فرص عمل لإعداد العاطلين عن العمل . كما طبقتها الدول النامية المصنعة حديثاً.
- كما قامت بتطبيق هذه السياسة أيضاً الدول المتقدمة حالياً والنامية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر (ما عدا بريطانيا التي انتهجت آنذاك مبدأ الحرب الاقتصادية ، كما أشرنا ، لعدم تخوفها من المنافسة الدولية لشدة تقدمها الاقتصادي آنذاك) مثل ألمانيا والولايات المتحدة.

- وقد استمرت البلدان العربية بانتهاج هذه الاستراتيجية لغاية السبعينيات من القرن الماضي حيث بدأ توجه دولي لنقد شديد لهذه الاستراتيجية ودعوة بديلة لاستراتيجية تشجيع الصادرات Export Promotion . وقد تم الركون إلى عديد من الحجج لنبذ استراتيجية إحلال الواردات منها أنها لم تخدم فتح أسواق خارجية جديدة وبالتالي لم تساهم في تعزيز الصادرات ، كما رافقها عجز في موازين المدفوعات ، والموازنات العامة للدولة ، ومبالغة في تحديد أسعار الصرف بالشكل الذي أثر سلباً على الصادرات ، وساهمت كذلك في خلق مراكز احتكارية ساهمت في إيجاد ظاهرة البحث عن الريع Rent Seeking، الخ . والحل لمثل هذه المشاكل وللحصول على العملات الأجنبية هو بتعزيز الصادرات.

- لذا يلاحظ أن هدف فتح الأسواق الخارجية وضرب سياسة إحلال الواردات لصالح تشجيع الصادرات كان أحد الشروط الواردة بخطابات النوايا Letter of Intend المرتبطة بالقروض الخارجية لمعالجة العجوزات المالية للبلدان العربية ذات العلاقة ، أو لإعادة جدولة الديون السابقة . سواء تجسد هذا على شكل إعادة هيكلة التعريفة الجمركية نحو مزيد من الانخفاض ، أو التخلص من الكثير من إعانات المنتجين ، أو من ضغط السقوف الائتمانية لصالح المشروعات العامة الموجهة للسوق المحلي ، ولصالح المشروعات الخاصة الموجهة للسوق الخارجي ، والمطالبة برفع أسعار الفائدة وبالشكل الذي يرفع الأعباء المالية على المنتجين المحليين ، .. الخ .

- وقد توجت مرحلة التحول لصالح تشجيع الصادرات بانضمام (12) بلد عربي لاتفاقية منظمة التجارة العالمية (التي حلت محل الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة لعام 1948 التي بدأ العمل بها في الأول من يناير 1995. ويقتضي الانضمام لهذه المنظمة ، ضمن شروط أخرى ، إعادة النظر بالسياسة التجارية من خلال التفاوض (الذي قد يستمر سنين) على هيكل جديد للتعريفة الجمركية وصولاً إلى ما يسمى بربط التعريفة Tax Binding ما بين الشركاء التجاريين ، وبالشكل الذي ينتج عنه في أغلب الأحيان تخفيف حماية المنتجين المحليين . بالإضافة إلى إعادة النظر بهيكل الإعانات المحلية وضع نظام الحصص ، والسماح ببعض الإعانات ، والتفاوض بشأن الإعانات الأخرى بالنسبة للسلع الصناعية والزراعية ، ووضع إعانات الصادرات .

التجربة المصرية ودور الدولة: مثال من الوطن العربي

- إن دور الدولة ، حديثاً ، في النشاط الاقتصادي بمصر لا يعود إلى حقبة ما بعد عام 1952 بل إلى فترة حكم محمد علي (الذي امتدت فترة حكمه بمصر من1805- 1848) ، التي اتسمت بإقامة الصناعات الحديثة ، وإصلاح نظم الري ، والنظام الضريبي ، وفرض احترام القانون ونشر التعليم . إلا أن هذه التجربة أجهضت بعد فرض توقيع اتفاقية لندن عام 1840 (التي حصرت سلطات محمد علي في مصر والسودان ، وخفضت عدد قوات محمد علي إلى ثمانية عشر ألف جندي فقط ، ومنعته من إعادة بناء قدراته البحرية).

- وبعد انتهاء حكم محمد علي وبروز نظام جديد منذ عام 1952 تنامى دور الدولة في الحياة الاقتصادية خاصة منذ عام 1957 ، ومن خلال عدد من الخطط الاقتصادية ، ومؤسسات الإدارة الاقتصادية التابعة للدولة . ويمكن تقسيم مراحل أهمية دور الدولة اقتصادياً في المراحل التالية(Ikram, 1980):
  - سيطرة القطاع الخاص 1952-1957
  - بداية تزايد دور الدولة 1957-1960
  - التخطيط المركزي 1960-1973
  - مرحلة الانفتاح الاقتصادي 1973-1980
  - مرحلة الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة 1980 - وللآن

- وقد اقتصر دور الدولة للفترة 1952-1956 في الاستثمار في البنية الأساسية (الري على وجه الخصوص) ، والخدمات الاجتماعية ، مع ترك بقية الأنشطة لصالح القطاع الخاص سواء الزراعية ، أو الصناعية ، أو التجارة الداخلية والخارجية ، والوساطة المالية ، والنقل ، وحتى عدد من المنافع العامة مثل الكهرباء والماء (لم تتعدى مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي الـ 13% مقابل 87% لصالح القطاع الخاص).

- كما توجهت السياسات الاقتصادية لصالح القطاع الخاص مثل خفض الضرائب ، وخفض الرسوم الجمركية على واردات السلع الأولية والسلع الرأسمالية ، ورفع التعريفة الجمركية على السلع المنافسة لمنتجات القطاع الخاص . ولم يكن النقاش الاقتصادي آنذاك حول أدوار القطاع العام والخاص ، بل دور الاستثمار الأجنبي . والأكثر من ذلك أن السياسة الاقتصادية في هذه الفترة 1952-1956 ، عكست سياسة التمصير التي اتبعها النظام السابق من خلال السماح بتملك حاملي الأسهم الأجانب من تملك الشركات المحلية .

- وإذا ما كان هناك من استثناء للتحيز للقطاع الخاص فهو قانون الإصلاح الزراعي في آب/أغسطس 1952 التي حدد الملكية الفردية بحد أقصى لا يزيد عن (200) فدان ، مع توفير ما يفوق عن ذلك للفلاحين . وهو الأمر الذي ساهم في إضعاف القوة الاقتصادية لمالكي الأراضي الزراعية (الإقطاعيين) .

- أما الفترة 1957-1960 فقد شهدت تنامي دور الدولة الذي بدأ بخطوات تمهيدية عام 1954 عندما قررت الحكومة بتملك حصة من الأسهم في شركتين أو ثلاث شركات من الشركات الصناعية . ثم توسع القطاع العام بعد أن تم تأميم المصالح الاقتصادية البريطانية والفرنسية عام 1957. وأعلنت الحكومة في نفس العام خطتين خمسيتين للقطاع الزراعي، وللقطاع الصناعي ، وتم بعد ذلك تبني الخطة الاقتصادية الخمسية القومية 1961/1960-1965/1964.

- وقد بدأت الدولة في تعزيز دورها بالنشاط الاقتصادي في هذه المرحلة من خلال أربعة محاور :
- رغم استمرار تشجيع القطاع الخاص إلا أن دستور 1956 حدد الأطر التي يسمح للأنشطة الخاصة بممارستها .
- أدت حرب قناة السويس عام 1956 إلى مصادرة الأصول البريطانية والفرنسية المتركزة في البنوك والتأمين وأنيطت إدارتها بالدولة (من خلال المؤسسة الاقتصادية) شأنها شأن إدارة مساهمات الدولة في الأنشطة الاقتصادية . وبحلول عام 1958 سيطرت هذه المؤسسة على جميع البنوك المتخصصة ، وسبعة بنوك تجارية ، وسبعة شركات تأمين .

- كان هناك توجه قوي لتمصير كافة شرايين الاقتصاد القومي . حيث تم الإعلان عن ضرورة تحويل كافة البنوك وشركات التأمين الأجنبية، والوكالات التجارية إلى شركات مساهمة محلية خلال خمس سنوات .
- تم الدفع باتجاه التخطيط الاقتصادي الشامل وأنشأت لهذا الغرض "لجنة التخطيط القومي" التي أوكلت لها مهمة إعداد خطة طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والتي بدأ العمل بها منذ الأول من تموز/يوليو 1960 ، وما ارتبط بذلك من تحديد دور القطاع الخاص رغم استمرار مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بحدود 13%، إلا أن مساهمة القطاع العام بدأت في الارتفاع لتصل إلى 74% من التكوين الرأسمالي عام 1960/1959.

- أما الفترة 1961-1973 فقد وصفت بأنها فترة التخطيط المركزي . وقد تجسد أول إجراء حكومي للتدخل المباشر بالحياة الاقتصادية في هذه المرحلة بتأميم بنك مصر ، والبنك الأهلي في 13 شباط / فبراير 1960 ، رغم أن هذه البنوك تعود للقطاع الخاص المصري ، وليس الأجنبي (وتعود أهمية بنك مصر من كونه أكبر شركة قابضة تمتلك حوالي 29 شركة تابعة ، تسيطر على حوالي 20% من الناتج الصناعي المصري آنذاك) . ثم تبع ذلك موجات كبيرة متتالية من التأميم. وبعد هذه التأميمات تم تحجيم دور القطاع الخاص انطلاقاً من قناعات أيدولوجية آنذاك ترى بأن التنمية الاقتصادية لا يمكن تركها للقطاع الخاص بل يجب أن تعتمد على الاشتراكية .

- وقد ترجمت هذه التوجهات في أول خطة اقتصادية خمسية 1961/1960-1965/1964 ، (وهي الخطة الوحيدة المنفذة ضمن الخطط الاقتصادية المركزية المصرية) . وكان من شأن هذه التوجهات أيضاً أن تزداد حصة الاستثمارات العام ، على إجمالي الاستثمار ، إلى حوالي 90% خلال الستينيات ولغاية عام 1973.

- وتعتبر هذه الفترة ، 1960-1973، من أكثر الفترات التي لعبت بها الدولة دوراً اقتصادياً ملحوظاً . ويمكن تقييم دور الدولة في الحياة الاقتصادية هذه الفترة من خلال الإشارة إلى عدد من الملاحظات :

- غلبت الاعتبارات السياسية على الاقتصادية من حيث اختيار رؤساء القطاع العام على أساس الولاء وليس الكفاءة ، إلا ما ندر. وهو الأمر الذي ساهم بخنق الشبكة البيروقراطية – السياسية للدور الاقتصادي للاستثمار ، وللمدراء ، والعمال .

- كان هناك مغالاة في الأهداف حيث استهدفت الخطة 1961/1960-1965/1964 التحقيق (الآني) للأهداف التالية (Rivin, 1997):
  - التصنيع الثقيل .
  - زيادة السلع الاستهلاكية .
  - صناعات إحلال واردات ، وتشجيع الصادرات .
  - تشغيل كامل .
  - تمويل السد العالي ، وتوسيع الرقعة الزراعية .

- استنزاف موارد الموازنة العامة من خلال تمويل حرب اليمن ، والإنفاق العسكري (ارتفعت حصة الإنفاق العسكري من 8% من الناتج القومي عام 1963 إلى 12%(عام 1965).
- الإفراط في استخدام القطاع العام كمستوعب للعمالة من دون الاهتمام باعتبارات الإنتاجية والكفاءة .

- وكان أحد نتائج هذه الخطة ، رغم كونها الخطة الوحيدة المنفذة ، أن هبطت الواردات عام 1965 لغياب التمويل اللازم ، مع بدء بعض المصانع في الإقفال ، مع خفض للاستثمارات العامة . مع استمرار تواضع حصة الأجور من الدخل القومي ، خلال سنوات الخطة ، في حدود 104 مع بقاء 53.3% من هذا الدخل لصالح حقوق التملك . كما استمرت الأهمية النسبية القطاعية في قطاع الصناعة كما هي أثناء فترة الخطة حيث استمرت الصناعات الاستهلاكية تستحوذ على حوالي ثلثي القيمة المضافة الصناعية ، تتبعها الصناعات الوسيطة، حوالي الثلث ، والنسبة الضئيلة (حوالي 3%) للصناعات الرأسمالية (عبد الفضيل، بدون تاريخ).

- وهو الأمر الذي يؤثر على عدم نجاح سياسة إحلال الواردات وتحولها تدريجياً نحو الصناعات الرأسمالية (محلياً) ، أو انتقالها نحو السوق الخارجي.
- أما الفترة 1973-1980 فيمكن أن يطلق عليها فترة سياسة الباب المفتوح أو الانفتاح (Hussein, 1999) فقد واجهت الدولة أعباءاً ماليةً ضخمةً بسبب حرب أكتوبر عام 1973 وفي ظل انخفاض معدل الادخار ومعدل النمو . لذا قررت الدولة ، قي ظل النظام السياسي الجديد ، الابتعاد عن منهجية التخطيط المركزي ولصالح سياسة الباب المفتوح .

- وقد تجسدت التوجهات السياسية والاقتصادية القائمة على الحرية السياسية والاقتصادية الجديدة في "ورقة أكتوبر" المقدمة من رئيس الجمهورية إلى مجلس الأمة ، وتم إقرارها باستفتاء قوي في مايو 1974. وقد تجسدت أهم مقومات هذه الورقة الاقتصادية في :
  - تحديث المجتمع المصري بحلول عام 2000.
  - أهم عامل للتحديث هو تعجيل معدل النمو ، وما يستلزمه من تغيرات بأدوار مختلف القطاعات ، والاعتماد على سياسة اقتصادية مرتبطة بالأسواق الدولية .

- إعادة النظر بدور القطاع العام من حيث مقر استثماراته على الأنشطة التي يتأتى عنها القطاع الخاص وتقديم الخدمات الأساسية اللازمة للاستثمار الأجنبي .
- تشجيع القطاع للعمل في الأنشطة المنتجة .
- الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية والعربية وتشجيعها للاستثمار محلياً .
- وضع أولويات للخطة الاقتصادية : تحديث الصناعة ، وتعظيم الاستفادة من القطاع الزراعي ، وتنمية قطاع النفط والطاقة ، والسياحة .
- أن تتماشى التنمية الاجتماعية مع التنمية الاقتصادية من حيث الحرص على تنمية أقرب للتوازن إقليمياً .

- وقد اعتمدت السياسات الاقتصادية اللاحقة على المبادئ المشار إليها أعلاه . وقد واجه الاقتصاد في هذه الفترة العديد من المشاكل الاقتصادية في القطاع الخارجي خاصة عام 1974 من حيث زيادة أسعار السلع الغذائية والأساسية ، وهو الأمر الذي أدى إلى اختلالات في ميزان المدفوعات ، والموازنة العامة للدولة . وأصبح عبء الدين الخارجي أكثر ثقلاً .

- أما المرحلة الأخيرة ، 1980 ولغاية الآن ، فقد شهدت سلسلة من برامج الإصلاحات الاقتصادية (بفعل تدهور قيم العديد من مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي) أهمها هي تلك الموقعة مع صندوق النقد الدولي في مايو 1991 ، والموقعة مع البنك الدولي في نوفمبر 1991 (Abdel Khalek, 2001) ، والتي يشار إليها ببرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي (ERSAP)، وسبق ذلك ترتيبات مع صندوق النقد الدولي في شهر مايو 1987.
- وقد تركزت أوجه الإصلاح في العديد من الإجراءات ، منها: توحيد أسعار الصرف ، وإعادة النظر في التعريفة الجمركية ، وإصدار قانون جديد لمؤسسات القطاع العام ، والبدء بخصخصة المشروعات العامة ، ورفع أسعار الفائدة ، وإعادة النظر في السياسة الائتمانية لصالح القطاع الخاص .. الخ (معهد صندوق النقد الدولي ، 1997).

دور الدولة في النشاط الاقتصادي

- هناك ضرورة لدور الدولة في النشاط الاقتصادي إلا أن نجاح هذا الدور يرتبط بمدى قدرة الدولة على توجيه السوق وإدارته في حالة الفشل في ظل النظام المزدوج للقطاع الخاص والعام . ويتوقف دور الدولة (ضمن اعتبارات أخرى) في القيام بهذه المهام المرشدة لسلوك الأسواق على الشروط الأولية السائدة في البلدان المعنية. ومن ضمن هذه الشروط تلك المرتبطة بـ:
  - المستوى التعليمي السائد .
  - الأداء الجيد للقطاع الزراعي .
  - توفر المؤسسات العاملة وفقاً لشروط الكفاءة .
  - قوانين محاربة الاحتكار ، وتنظيم الأسواق .

وبناء على ذلك فإنه في حالة عدم توفر الشروط الأولية الضرورية فلا يمكن توقع نجاح تجارب التصنيع ، والتطور الاقتصادي لاحقاً . معنى ذلك لا بد من التركيز أولاً على التعليم ، والصحة ، وعدالة توزيع الدخول ثم التوجه نحو الاستثمار في الصناعة .

- رغم مرارة التاريخ الاستعماري كانت هناك قناعة من دول شرق آسيا، مثل كوريا الجنوبية ، وتايوان ، وبقية الدول ، في التعليم من مستعمريهم، اليابان . حيث تم تبني النموذج الياباني كأحد أفضل النماذج لاستيعاب التكنولوجيا الغربية . في حين رفضت أغلب الدول العربية هذه النماذج، وتبنت نموذج الكتلة الشرقية . وقد اعتمد الأخير على نموذج تسليم المشاريع الجاهزة Turn-key ، من دون أن تتكيف التكنولوجيا الشرقية للمتطلبات المحلية مع عدم قدرة المتدربين في الكتلة الشرقية من إنجاز هذا التكيف .

- وفرت الأزمات الإقليمية في شرق آسيا حوافز في تبني سياسة الاقتصاد أولاً لمعالجة المشاكل الاقتصادية. أما في أغلب التجارب العربية فقد ساهم الدخل الريعي (عوائد النفط ، أو المساعدات والهبات الخارجية ، ومساعدات الدول النفطية ، وتحويلات العاملين) في إهمال التحديات الاقتصادية ووسائل وسياسات مجابهتها ، لغاية حدوث الأزمات ، والتغاضي عن حلول هذه الأزمات بعد انتهائها . وهو الأمر الذي لا يخلق تراث متراكم من الخبرة في حل الأزمات والخبرة في الإدارة الاقتصادية السليمة .

الخصخصة

- انتهجت أغلب البلدان العربية سياسة الخصخصة منذ الثمانينيات ، للتخفيف من دور الدولة ، وكرر فعل للأزمات والصعوبات الاقتصادية التي واجهت عوائد الموازنة العامة للدولة . وذلك بهدف إيجاد موارد إضافية لعوائد الموازنة من جرّاء بيع أصول المشروعات العامة ، وتطبيقاً لمتطلبات برامج الإصلاح الاقتصادي المرتبطة بمنح تسهيلات وقروض من مؤسسات التمويل الدولية في حالة البلدان غير النفطية . أما في حالة البلدان النفطية فقد ارتبطت في الفترات التي ينخفض بها العوائد النفطية ، وخفت في الفترات التي تشهد بها هذه العوائد رواجاً ملحوظاً .
- وهنا لا بد من الإشارة بأن الخصخصة ليست هدفاً بحد ذاته وإنما هي أحد أدوات السياسات المتاحة لإدارة الاقتصاد الكلي ، على أن تهدف هذه السياسة إلى خفض الأسعار ، بفعل تنافسية المشروعات المخصخصة ، وتوفير فرص عمالة إضافية في الأجل المتوسط والطويل بفعل تنامي أرباح الشركات الخاضعة للخصخصة بفعل نجاحها في المنافسة وتوسيع قاعدة الملكية .

- إلا أن ما تم إهماله ، وعدم التركيز عليه في أغلب برامج الخصخصة هو الشروط المسبقة الواجب توفرها لنجاح هذه الإدارة. وتشتمل هذه الشروط على :
  - وجود قطاع خاص يعمل وفق ضوابط قوى السوق (غير احتكاري).
  - وجود الإطار المؤسسي الذي يمنع الاحتكار والمتمثل بقانون محاربة الاحتكار وما يحتاجه من جهاز قضائي تجاري مستقل ، وكفوء.
  - توسيع قاعدة الملكية وتخصيص نسب من أسهم المشروعات العامة للعاملين.

- إلا أنه يلاحظ أن أغلب تجارب الخصخصة العربية قد حولت المشروعات العامة من احتكار حكومي إلى احتكار خاص. من دون وجود آلية قانونية وقضائية للحدّ من هذه الممارسات ، وتعتبر سياسة الخصخصة الوجه الآخر لدور الدولة في النشاط الاقتصادي . وبالتالي فإن الحديث عن الخصخصة يعني ضمنياً الحديث عن دور الدولة في النشاط الاقتصادي . ويمكن أن تصنف أهمية المشروعات العامة (وفي المقابل الخصخصة) في السياسة الاقتصادية ، بالبلدان العربية ، ضمن أربع مراحل (Jiyad, 1995) :

- مرحلة الطفولة : بعد الحرب العالمية الثانية وخلال الخمسينيات من القرن الماضي / نمو متزايد لدور الدولة متأثرة بالتطورات بالبلدان الاشتراكية آنذاك ، وحملة التأميمات في البلدان الأوربية الغربية ، وأيدولوجيات إقليمية .
- مرحلة التعزيز: فترة الستينيات ضمن حملة التأميمات الواسعة للمشروعات العامة الخاصة والتي بدأت مع التجربة المصرية وانتشرت إلى تجارب العراق وسوريا وبلدان أخرى .
- المرحلة الثالثة : الفترة المختلطة والمترددة: وسادت في فترة السبعينيات وأوائل الثمانينيات حيث تميزت بانتشار نوع من الخصخصة/ المشروعات العامة القائمة على المشروعات المشتركة من ناحية ، وتعميق التأميمات كما حصل في السودان في السبعينيات ، وبداية التراجع عن المشروعات العامة لصالح الخصخصة في مصر بدءاً من أوائل السبعينيات ، من ناحية أخرى .

- المرحلة الرابعة : التراجع عن المشروعات العامة لصالح الخصخصة: وبدأت هذه المرحلة في الثمانينيات تقريباً، ولا زالت مستمرة لغاية الآن. ويعزى هذا التراجع إلى تغيرات دولية مثل سياسة ريغان Reaganism ، وسياسة تاتشر Tacharism، وتأثيرها على مؤسسات التمويل للدولية، وتأثير البرامج الاقتصادية لهذه المؤسسات على الدول العربية ، ضمن سياسات إجماع واشنطن أو السياسات الأخرى الداعية لمزيد من الخصخصة . واندلاع أزمة المديونية الخارجية عام 1982 ، وانهيار الكتلة الاشتراكية .

- في ظل هذه الأجواء سادت خيارات الخصخصة من أغلب البلدان العربية ضمن تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي . حيث وصلت عدد الاتفاقيات الموقعة ما بين البلدان العربية والبنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي 26 و 30 اتفاقية ، تباعاً ، خلال الفترة 1981-1991 . أي ما مجموعه 56 اتفاقية وهو الأمر الذي يشير إلى التأثير الخارجي للخصخصة. وتوزعت هذه الاتفاقيات على: 16 للمغرب ، و 11 موريتانيا ، و 8 للصومال ، و 8 تونس ، و 4 للجزائر، و 4 للسودان ، و 3 لمصر ، و 2 للأردن .

- وما يلاحظ بخصوص دواعي سياسة الخصخصة في البلدان العربية هو أنها لم تكن وفق تطورات مرحلية اقتصادية وضمن استراتيجيات تنموية، بل استجابة لصدمات اقتصادية وسياسية غير محسوبة مسبقاً. بالإضافة، غير معدّ لها من حيث توفير الشروط المسبقة . وهو الأمر الذي أفرغ سياسة الخصخصة من نتائجها المتوقعة سواء في مجال الخفض المتوقع للأسعار، أو توسيع قاعدة الملكية .

- وتبدو هذه الدواعي واضحة من اختلاف الباعث للخصخصة من بلد عربي لآخر . ففي حالة المغرب تعتبر سياسة الخصخصة من أكثر السياسات سرعة في التطبيق والتي بدأت عام 1986 بخصخصة المشروعات العامة (الخاسرة)، إلا أن المغرب تبتعها بخصخصة المشروعات (الرابحة) عام 1989. أما في حالة تونس فقد استهدفت الخصخصة المشروعات العامة الخاسرة فقط . في حين اختلطت الاعتبارات الاقتصادية والسياسية ، كمحرك للخصخصة ، في حالة مصر بدءاً في السبعينيات .
- والآن ما هي محصّلة سياسات الخصخصة في عدد من البلدان الغربية ، والتي كان من المؤجل وفقاً لسياسات الإصلاح الاقتصادي التي سادت منذ الثمانينات ولغاية الآن أن تساعد في زيادة العرض السلعي والخدمي وتقليل الأسعار (ضغط معدل التضخم) ، وتعزيز الصادرات ، وتقليل العجز في الموازنة العامة للدولة ، وتوسيع قاعدة الملكية ، وغيرها من الأهداف .

آليات النمو

- في الوقت الذي لم تتمكن الدولة ، في أغلب التجارب الاقتصادية العربية ، من لعب الأدوار الاقتصادية الرشيدة المناطة بها لتعزيز النمو ، وتقليل تفاوت الدخول، وعدم سيادة تصور بعيد المدى للمستقبل الاقتصادي يتم الالتزام به بغض النظر عن تقلب النظم السياسية ، نجحت أغلب الدول المصنعة حديثاً ، ولا سيما بلدان شرق آسيا ، في توفير هذا الدور للدولة حتى تحت نظم غير مدنية. ويتضح هذا في تدرج تحقيق الأهداف ، وأولوياتها ، عكس ما هو ملاحظ في أغلب التجارب العربية القائمة على تحديد أعداد كبيرة من الأهداف من دون إمكانية تحقيقها آنياً لصعوبة أو استحالة ذلك عملياً .

- بالإضافة إلى تواضع ، أو فقدان ، الشروط المسبقة لعملية الخصخصة سواء وجود قطاع خاص منظم ويعمل وفقاً لآلية السوق إلى حد كبير ، وبعيد عن التوجهات الاحتكارية ، وكذلك عدم وجود مؤسسات اقتصادية وقضائية تجارية راسخة ، ومستقلة إلى حد بعيد ، والأهم من ذلك غياب القوانين المنظمة لآليات المنافسة ومحاربة الاحتكار . بالإضافة إلى عدم توفر الشروط المسبقة الأخرى مثل رأس المال البشري الملائم ، وفشل الأسواق ، وغياب أو تواضع التطور التكنولوجي وسهولة انتشاره ما بين مختلف القطاعات، .. الخ .

- كان من شأن هذه القيود ، وغيرها الكثير ، أن تحدّ من عمل السياسات الاقتصادية ، وتحيّد تأثيرها (مع ضرورة الأخذ بنظر الاعتبار تأثير الصدمات الخارجية : الحروب ، تغيرات أسعار النفط والمواد الأولية ، تحويلات العاملين ،..) على الأداء الاقتصادي الكلي (لا يعتقد البعض بأهمية السياسات الاقتصادية في تفسير سلوك النمو الاقتصادي بل يعزى هذا التفسير إلى عوامل أخرى مثل ملائمة المؤسسات: Easterly, 2003).
- لذا فإنه من الأهمية بيان آلية النمو المتبعة في البلدان المصنعة حديثاً ، مثلماليزيا و كوريا وغيرها من بلدان شرق آسيا ، وعلاقتها مع مختلف بيئة الأداء الاقتصادي ، وهو ما يطلق عليه بالاتجاه الوظيفي للنمو Functional Approach to Growth (The World Bank, 1993) ، وهو الأمر شبه المفقود في تجارب أغلب البلدان العربية .

شكل (1): الاتجاه الوظيفي للنمو: تجربة البلدان المصنعة حديثاً في شرق آسيا

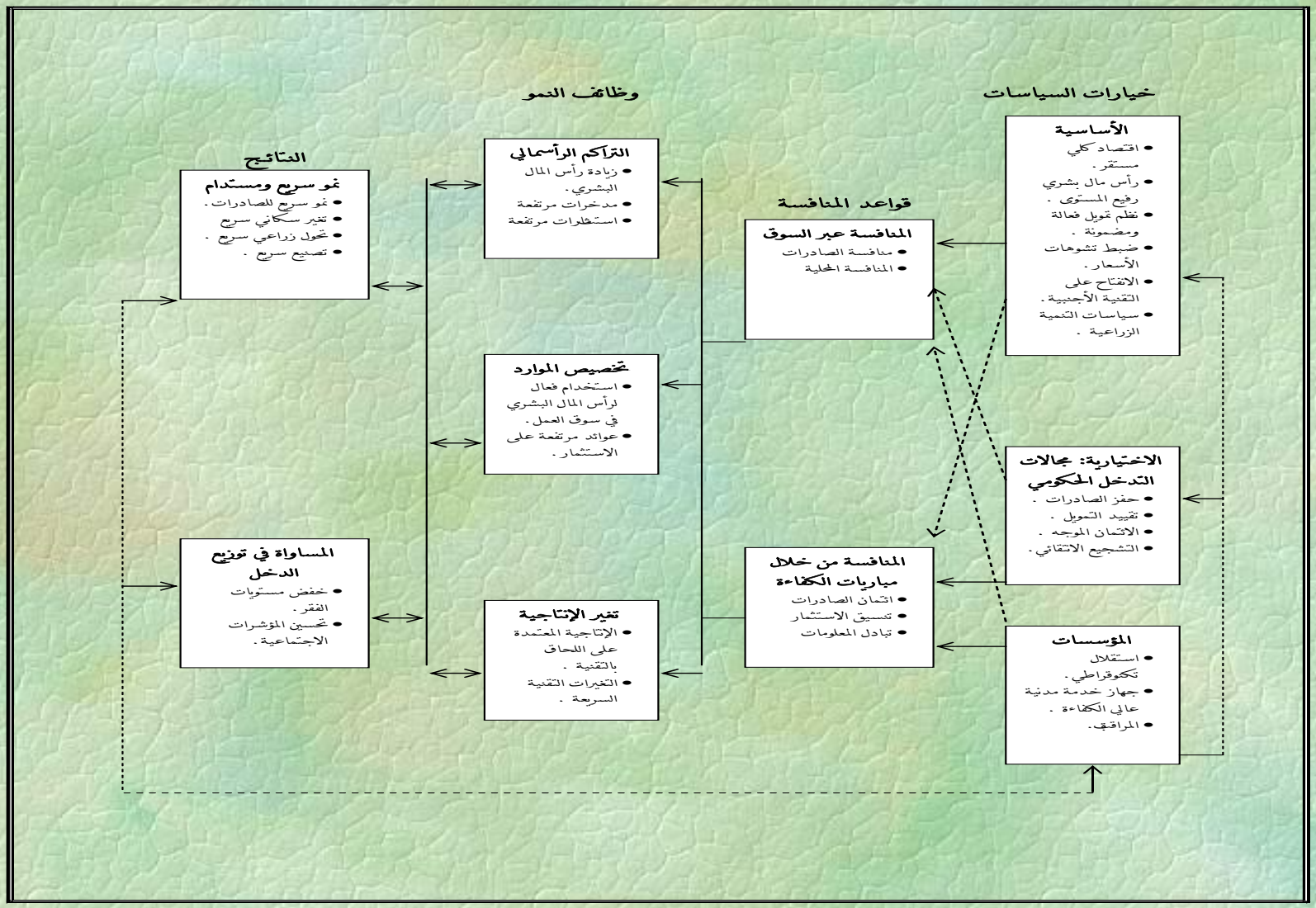

المصدر: The World Bank, 1993

- وتوضح الخطوط المتصلة كيف أسهمت خيارات السياسة (العمود الأول ومن خلال آلية المنافسة أو المباراة) في تحقيق وظائف النمو (العمود الثالث) . حيث يلاحظ أن عدداً من السياسات (العمود الأول) مثل رأس المال البشري المتطور ، والاستقرار الاقتصادي ، قد أسهموا بشكل كبير في التراكم الرأسمالي ، والتخصيص الأفضل للموارد (العمود الثالث) . كما أسهمت أنظمة التمويل الفعالة في رفع معدلات الادخار وتوجيهها ناحية التراكم الرأسمالي .
- كما كان للحد من تشوهات الأسعار المحلية (العمود الأول) التأثير في تضييق الفجوة ما بين الأسعار المحلية والدولية ، وهو الأمر الذي ساعد في ضخ المزيد من المدخرات الأجنبية للداخل خاصة في مجال الاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة . كما شجعت التنمية الزراعية في الريف (العمود الأول) في تعزيز معدل النمو (العمود الثالث) وتحسين توزيع الدخل (العمود الرابع).

- وتشير الأسهم إلى أن المنهج الوظيفي للنمو يمتلك العديد من آليات التغذية الخلفية Feedback. فعلى سبيل المثال ، ساهم النمو السريع والمستدام (العمود الرابع) في تعزيز التراكم الرأسمالي في دول شرق آسيا من خلال ارتفاع معدلات الادخار. وتوليد استثمارات ضخمة وفعالة في رأس المال البشري . كما ساهم النمو السريع والمستدام ، أيضاً ، في تخصيص Allocation رأس المال البشري من خلال تسريع تنقل العمل Labour Mobility ، وتحديد السوق للأجور. كما ساهم النمو السريع والمستدام في إيجاد وحماية المؤسسات خاصة تلك المرتبطة بالخدمة المدنية ، من خلال الحدّ من مبررات الفساد.

- ويشير الشكل أيضاً إلى أن السياسات الست (العمود الأول) المشار إليها تحت السياسات الأساسية تعمل من خلال آليتين للمنافسة (العمود الثالث) : منافسة السوق ، والمباراة. وتشير هذه الآلية إلى الدمج ما بين آلية التعاون ما بين الشركات ، وآلية المنافسة فيما بينها وذلك خوفاً من أن يقود أسلوب التعاون إلى رفع الأسعار من خلال الاحتكار الأفقي أو قد يحول التعاون للحد من المنافسة . لذا ابتكرت هذه الدول ما يسمى بالمنافسة القائمة على المباراة.

- حيث تم تطوير هياكل مؤسسية تتنافس خلالها الشركات للفوز بمزايا اقتصادية مثل الحصول على قروض أو غيرها ، والتصدير هو دائماً الأساس للفوز بالمزايا والحوافز الاقتصادية) . حيث تساعد الثلاث سياسات الأساسية للنمو (العمود الأول) وهي : الاستقرار الاقتصادي، والنظم المالية الفعالة ، والحدّ من تشوهات الأسعار ، وتساعد في تحقيق عمل آلية السوق ، في حين تحتاج سياستين وهما: الاستثمار في رأس المال البشري ، والانفتاح على التكنولوجيا الأجنبية ، إلى أسواق كفوءة حتى تتمكن من العمل.
- ولمقارنة أداء عينة من اقتصادات بلدان شرق آسيا ، مع عينة من البلدان العربية يوضح الجدول التالي تجزئة العوامل المسئولة عن النمو **ومصادر النمو للفترة 1960-2010 باستعمال بيانات Penn Tables(تقرير التنمية العربية الثالث الصادرعن المعهد العربي للتخطيط)**

	معدل النمو	مساهمة العمل	مساهمة راس المال	الانتاجية الكلية
الامارات	5.08%	3.24%	4.21%	-2.37%
البحرين	4.29%	1.53%	3.88%	-1.12%
الصين	**7.60%**	**1.14%**	**3.10%**	**3.35%**
جزر القمر	3.15%	1.40%	1.73%	0.01%
جيبوتي	2.00%	2.58%	1.14%	-1.73%
الجزائر	3.15%	1.20%	2.62%	-0.67%
مصر	5.31%	1.35%	2.09%	1.88%
هنغ كنغ	**6.40%**	**1.31%**	**2.93%**	**2.17%**
اندونيسيا	5.38%	1.36%	2.19%	1.83%
الهند	5.09%	1.38%	2.13%	1.57%
ايران	3.97%	1.52%	2.48%	-0.04%
العراق	4.37%	1.23%	2.21%	0.93%
الاردن	4.90%	2.41%	2.58%	-0.09%
اليابان	**3.88%**	**0.29%**	**2.10%**	**1.48%**
كوريا	**6.66%**	**1.49%**	**3.11%**	**2.06%**
الكويت	3.09%	1.95%	3.09%	-1.96%
لبنان	1.78%	1.28%	1.49%	-0.99%
ليبيا	1.18%	1.30%	0.71%	-0.83%
المغرب	5.04%	1.36%	2.76%	0.91%
موريتانيا	4.46%	1.62%	2.25%	0.59%
ماليزيا	**6.55%**	**1.84%**	**2.87%**	**1.84%**
عمان	6.45%	1.38%	5.25%	-0.18%
قطر	7.82%	2.70%	5.41%	-0.30%
السعودية	3.85%	1.41%	3.88%	-1.43%
السودان	3.89%	1.77%	1.59%	0.53%
سنغافورة	**7.00%**	**1.69%**	**3.11%**	**2.21%**
الصومال	1.27%	1.37%	1.11%	-1.21%
سورية	4.98%	2.02%	2.01%	0.95%
تونس	4.23%	1.31%	2.31%	0.61%
أمريكا	3.01%	0.77%	1.48%	0.76%
اليمن	4.84%	1.63%	2.41%	0.80%
دول الخليج	5.10%	2.04%	4.29%	-1.23%
دول نفطية مختلطة	2.90%	1.24%	1.85%	-0.19%
دول ذات اقتصاد متنوع	4.89%	1.69%	2.35%	0.85%
دول المقارنة	**5.55%**	**1.28%**	**2.55%**	**1.72%**
دول ذات تنمية متدنية	3.27%	1.73%	1.71%	-0.17%
الدول العربية	4.04%	1.67%	2.55%	-0.18%

أداء جهاز الخدمة المدنية

- في بالإضافة إلى مصادر معدل النمو ، لعب إعادة هيكل جهاز الخدمة المدنية دوراً مهماً في الحدّ من الفساد الإداري ، والحدّ من ظاهرة البحث عن الريع Rent Seeking في بلدان شرق آسيا . ورغم تفشي الفساد الإداري حتى عام 1960 ، في كوريا مثلاً ، إلا أن الأمر تغير في أقل من عقدين حيث أصبح مع نهاية السبعينيات من أحسن الأجهزة سمعة في الدول النامية .

- ويعزى ذلك إلى عدة اعتبارات منها التأثير الثقافي للكونفوشوسية التي أضفت احتراماً (لفترة تمتد لستمائة سنة سابقة) على العلماء وميزتهم على الفئات الأخرى . إلا أن هذه التقاليد لم تحل إشكالية الفساد لحالها إلى أن اضطلع الجنرال بارك بالسلطة عام 1961 وأدرك الحاجة الملحة لجهاز حكومي وإداري نظيف ، كشرط مسبق للأداء الاقتصادي الجيد . لذلك أعاد تنظيم جهاز الخدمة المدنية واستبدل النظام الفاسد بنظام آخر يعتمد على الكفاءة .

- وعليه تحسنت الرقابة على أداء الموظفين الحكوميين وأصبحت التعيينات تخضع للقدرات والأداء . وكمثال آخر من اليابان تم استبدال نظام التقاعد السائد لتشجيع الأفراد المتميزين للبقاء في الخدمة ، الأمر الذي أدى إلى ظهور منافسة شديدة بين موظفي الحكومة للبقاء بالمنصب ، كما أسهم ذلك في تحسين أخلاقيات العمل. علما بأن معدل الرقم القياسي للفساد الإداري بلغ عام 2003 ، كمعدل للبلدان العربية، (1.9) مقارنة بـ (4.5) في سنغافورة ، و (4.0) في هونج كونج ، و (6) في فنلندة (علماً بأن قيمة هذا المؤشر تتراوح ما بين الصفر "الأسوأ" و "6" الأمثل) (Political Risk Services Web site).
- وبالتالي فقد ضيعت البلدان فرصة معالجة الفساد الإداري كشرط مهم للنمو والتنمية. وهو الأمر الذي يحتاج لبعد زمني قبل التمكن من تلمس آثاره على الرفاه الاقتصادي والاجتماعي .(كما يتبين من الاشكال التالية)

المؤسسات الاقتصادية والسياسية في الدول العربية

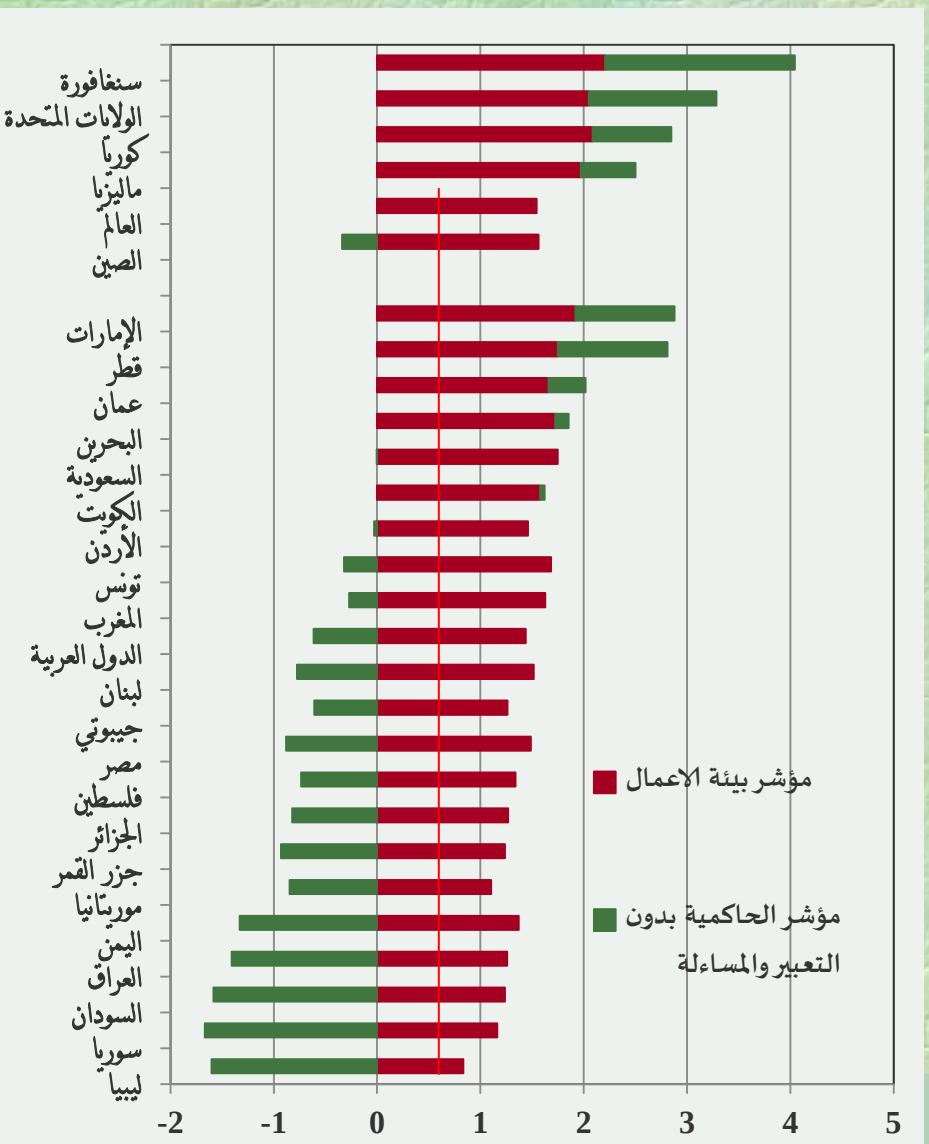

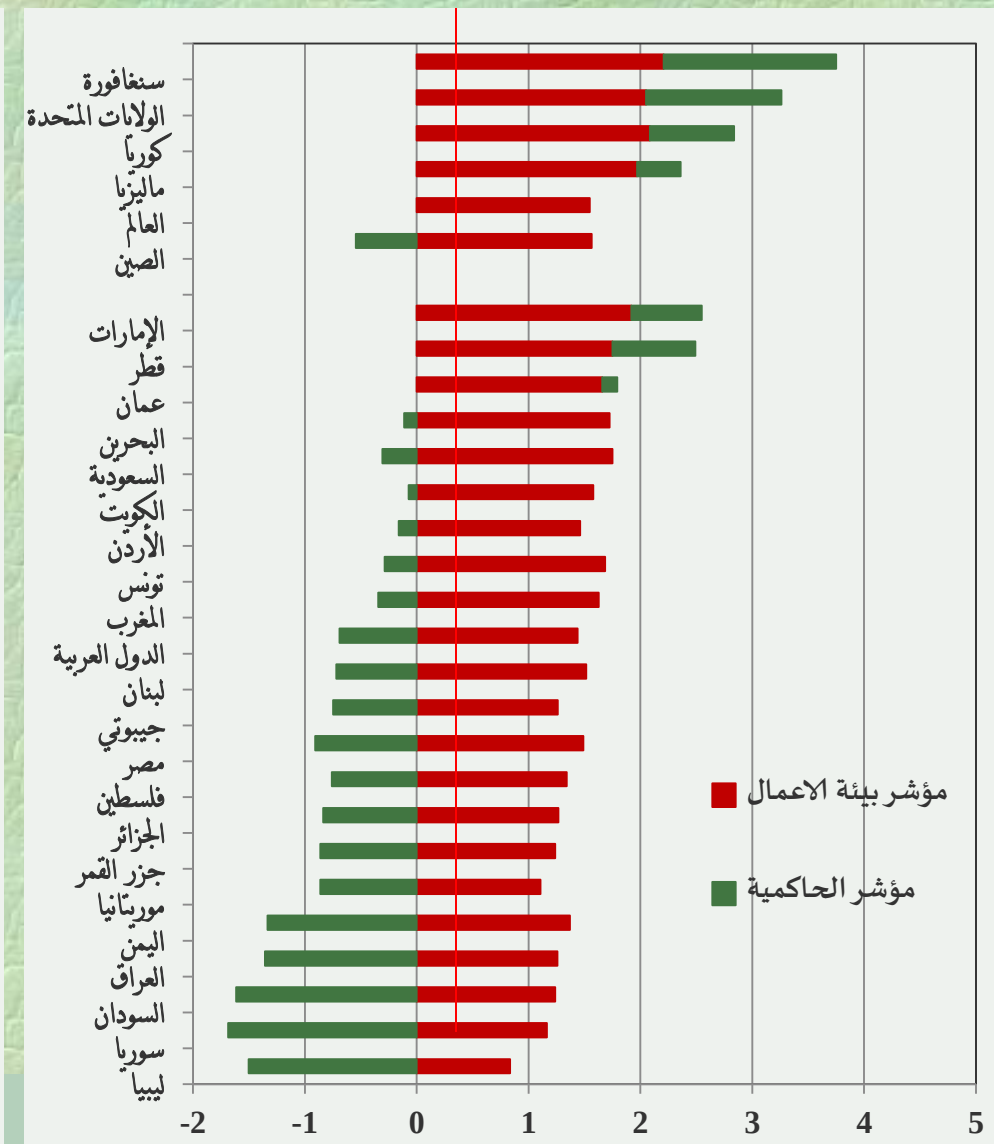

البطالـة

- رغم الدور المتنامي للدولة في النشاط الاقتصادي ، واستيعابها لأعداد كبيرة من قوة العمل إلا أن معدلات البطالة في تنامي مستمر ، وهو الأمر الذي يوحي بتواضع مساهمة الأنشطة الاقتصادية في استيعاب العمالة على أسس من الاستدامة . وينعكس هذا الأمر في وصول معدل البطالة ، كمتوسط للبلدان العربية ، إلى حوالي 15%، والحاجة إلى خلق فرص عمل تعادل حوالي 90مليون فرصة عمل بحلول عام 2020 (أو ما يعادل ضعف العمالة الحالية).

- ويمكن أن يفسر هذا التراخي في استيعاب العمالة إلى تشبع القطاع الحكومي بالعمالة من ناحية ، وتواضع أهمية القطاع الخاص باستيعاب العاطلين عن العمل . ففي الوقت الذي بلغت فيه نسبة مساهمة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في الصين 10.2% و 19.7% عامي 1991 و 2001 ، تباعاً ، بلغت هذه النسب 16.3 و 17.6 في أوروبا وأواسط آسيا (لاتفيا ، وبولندا ، وسلوفاكيا ، وبلغاريا ، وأوكرانيا) ، و 14.3 و 16.8 في أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي (شيلي ، والبرازيل ، وبيرو ، وفنزويلا)، و 12.1 15.5 في جنوب آسيا (بنغلاديش ، وباكستان ، ونيبال ، والهند)، ولتصل إلى 16.5 و 12.8 في ثماني دول عربية (الجزائر، ومصر ، والأردن ، ولبنان ، والمغرب ، وسوريا ، وتونس ، واليمن).

- كما يمكن أن يعزى الفشل أو الضعف في توفير فرص عمل إضافية إلى تواضع مساهمة الصادرات ما عدا الصادرات النفطية . حيث ظلت هذه الصادرات أقل من الصادرات الممكنة Potential. حيث أظهرت الصادرات الممكنة لتسع دول عربية (الجزائر ، ومصر ، ولبنان ، وسوريا ، وتونس ، والسعودية ، والأردن ، والمغرب ، واليمن) أقل من الواحد الصحيح. في حين أظهرت دول تسع أخرى صادرات ممكنة أكبر من الواحد الصحيح (سلوفاكيا ، والجيك ، وكوستاريكا ، وكوريا ، والمكسيك ، وهنغاريا ، وتايلاند ، والفلبين ، وماليزيا) (Nabli, 2005).

السياسات الصناعية

- لقد اتبعت كافة البلدان العربية تقريباً ، عند بدء نهضتها الصناعية ، سياسة إحلال الواردات . ولا يبدو أن هناك عيباً في اتباع هذه السياسة . فقد اتبعتها، كما أشرنا ، العديد من الدول المتقدمة والنامية . إلا أن آلية تنفيذ (مراحل) هذه السياسة هي التي شكلت مواطن الخطأ في التجربة العربية . حيث تشير أدبيات هذه السياسة أنه لا بد من الانتقال تدريجياً من إنتاج السلع الاستهلاكية ، إلى السلع الوسيطة ، ثم إلى الرأسمالية ، وبالشكل الذي ينتج عنه تحول البلد من مستورد للسلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية إلى منتج لها بنسب ترتفع مع اكتساب الخبرة والكفاءة . و أن يقوم البلد بالانتقال من السوق المحلي إلى السوق الخارجي تدريجياً سواء بالنسبة للسلع الاستهلاكية أو الوسيطة أو الرأسمالية .
- إلا أن أغلب تجارب الدول العربية تشير إلى ضياع فرص الانتقال المشار إليها أعلاه ، والاستمرار في إنتاج السلع الاستهلاكية في اغلب الأحيان مع تواضع واضح جداً في إنتاج السلع الوسيطة والرأسمالية للطلب المحلي، ناهيك عن الطلب الخارجي . وبالتالي لم يكن العيب في سياسة إحلال الواردات بحد ذاتها وإنما في الإدارة الاقتصادية لهذه السياسة.

البنية الاقتصادية للأعمال

- كان من المؤمل أن تقوم الدولة ، من خلال إيجاد المؤسسات والمعلومات الملائمة ، بالقضاء على كافة الإجراءات والنظم المعرقلة لانسياب اتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار الحكومي والخاص المحلي والأجنبي . إلا أن المؤشرات المعلنة عن بيئة الأعمال لا تعتبر مشجعة على الإطلاق ، إلا فيما ندر . وذلك قياساً في سلوك هذه المؤشرات في البلدان المصنعة حديثاً ، بلدان شرق آسيا . وهو الأمر الذي ساهم في ضياع فرص من شأنها أن تجذب المزيد من الاستثمارات في البلدان العربية ، لا سيما وأن أغلب الدراسات تشير إلى أهمية دور المؤسسات الملائمة في جذب الاستثمار بدلاً من أهمية سياسات الحوافز الضريبية وغيرها من الحوافز.

التراخي في بناء راس المال البشري

- تشير أغلب الدراسات المهتمة بمصادر النمو إلى أهمية رأس المال البشري والمتجسد أساساً في مخرجات التعليم والصحة ذات النوعية العالية . إلا أن الاهتمام انحصر في البلدان العربية بنسبة الإنفاق على التعليم والصحة إلى إجمالي الإنفاق بدلاً من الاهتمام بنوعية التعليم . مع استمرار النظرة للإنفاق شأنه شأن الإعانات في الموازنة الجارية مثلاً ، يمكن أن يخضع للضغط والانخفاض . ورافق ذلك إهمالاً بمحو أمية الأمهات والآباء ، وتحسن نوعية المدرسين ، والكتب المدرسية ، والمختبرات . ويسري نفس التوجه على الخدمات الصحية . وبالتالي كان من نتيجة ذلك على القوائم ما بين مخرجات مؤسسات رأس المال البشري (خاصة التعليم) وطلب سوق العمل ، وتفاقم مشكلة البطالة.

- ومما يزيد الطين بلة التوجه نحو خصخصة أنشطة التعليم والصحة ، وتركها للقطاع الخاص ، الذي يفتقد النظرة التنموية طويلة الأجل لدور رأس المال البشري في تنظيم معدل النمو وفي ردم فجوة سوء توزيع الدخل . وهو الأمر الذي قد ينتج عنه في المستقبل القريب استقطاب ما بين من يملك ، ومن ثم يحصل على تعليم ذو نوعية عالية في القطاع الخاص، ومن يحصل على تعليم متدني النوعية في التعليم العام بسبب انسحاب الدولة التدريجي من تمويل الإنفاق التعليمي . لذا لا بد أن تعيد البلدان العربية النظر بسياسة خصخصة أنشطة التعليم والصحة بالشكل الذي تضمن التوزيع العادل لهذه الخدمات ما بين فئات المجتمع المختلفة .

قوانين محاربة الاحتكار

- لقد أهملت العديد من البلدان العربية إصدار قوانين محاربة الاحتكار ودعم التنافسية . ولا بد من التأكيد هنا بأن العبرة ليست في إصدار مثل هذه القوانين وغيرها بل ، وهو الأهم ، توفير البنية الأساسية القانونية والقضائية لتفعيل عمل هذه القوانين ، وأولها استقلالية القضاء بشكل عام والتجاري بشكل خاص . وتعتبر مثل هذه الخطوة مهمة جداً قبل البدء بسياسات الخصخصة والتي كان من نتيجتها تحول الاحتكار من صفة حكومية إلى خاصة لغياب قوانين محاربة الاحتكار الفعالة ، التي توقف مثل هذا السلوك وتجعل من سياسة الخصخصة سياسة مفيدة في مجال توسيع قاعدة الملكية ، وخلق فرص للعمالة ، وخفض الأسعار ، وليس العكس .

بعض خصائص الاقتصاد في الدول العربية

1. التراكم الرأسمالي والهيكل الإنتاجي
2. التنافسية الصناعية واستدامة التنمية

1. التراكم الرأسمالي والهيكل الإنتاجي

- الاستثمار سريعا في دول المقارنة مع السعودية والامارات في الفترة الأخيرة.
- بقي الاستثمار في بقية الدول العربية في حدوده الدنيا!

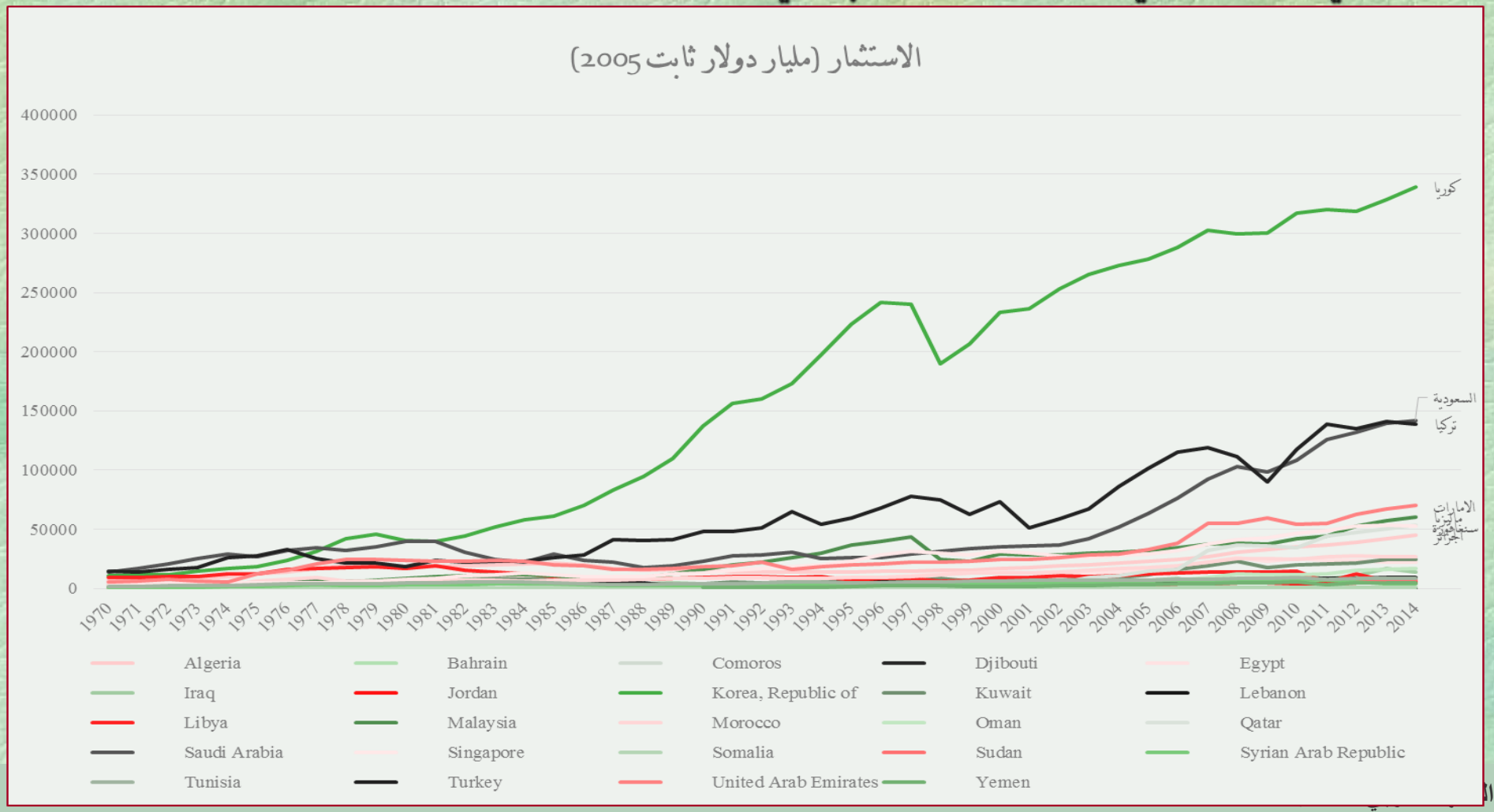

- نجحت كوريا وماليزيا منذ الثمانينات في تحقيق الانطلاقة الاقتصادية من خلال تسريع التراكم الرأسمالي. بعض الدول الخليجية بدأت تحقق ذلك في العقد الأخير!

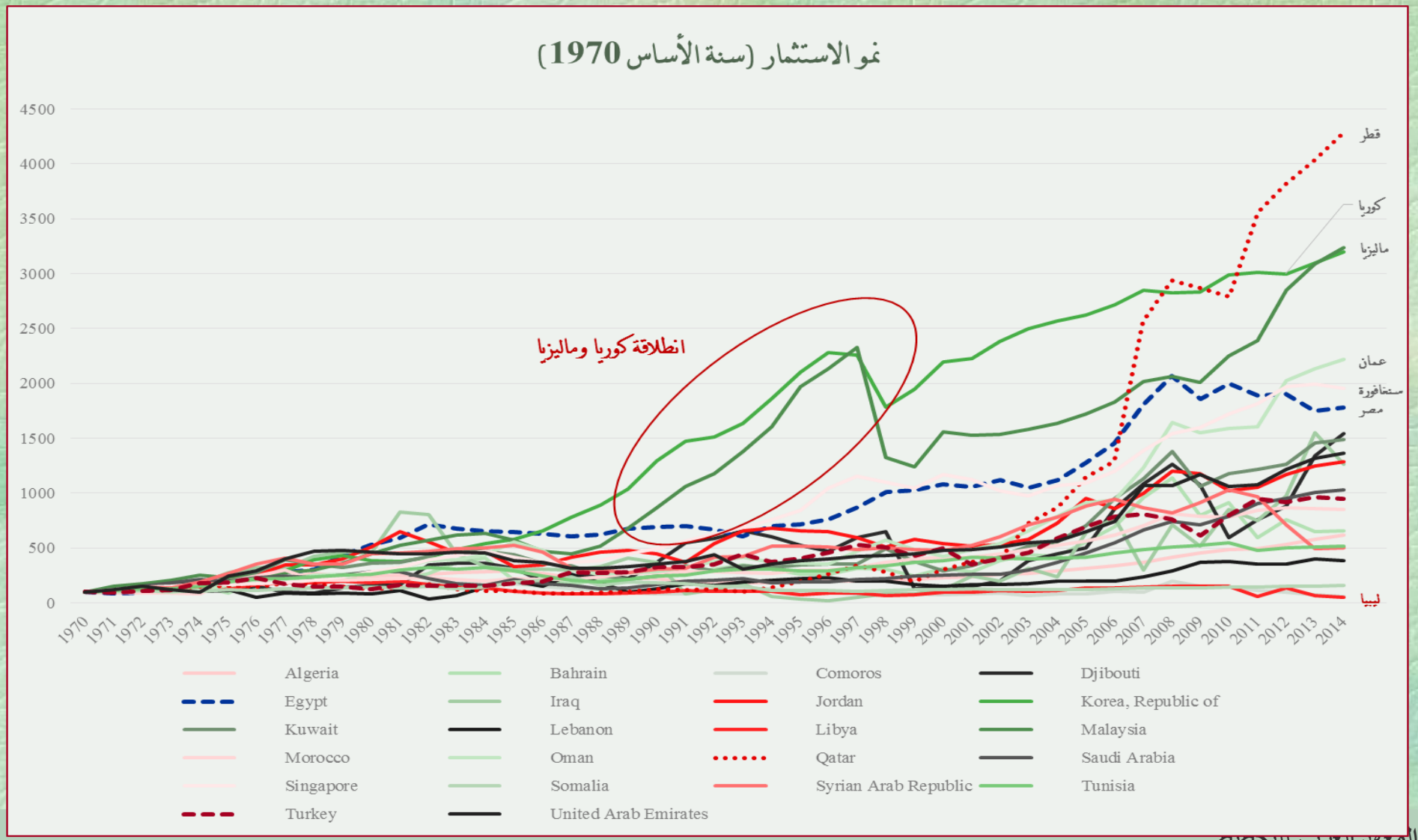

مساهمة متواضعة للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل كما ونوعا!

مساهمة متواضعة للاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الاستثمار

تركزه في الخدمات والسلع غير القابلة للاتجار والخدمات التجارية واستخراج النفط والغاز- تبلغ حصة الصناعات التحويلية 12% فقط في قطر

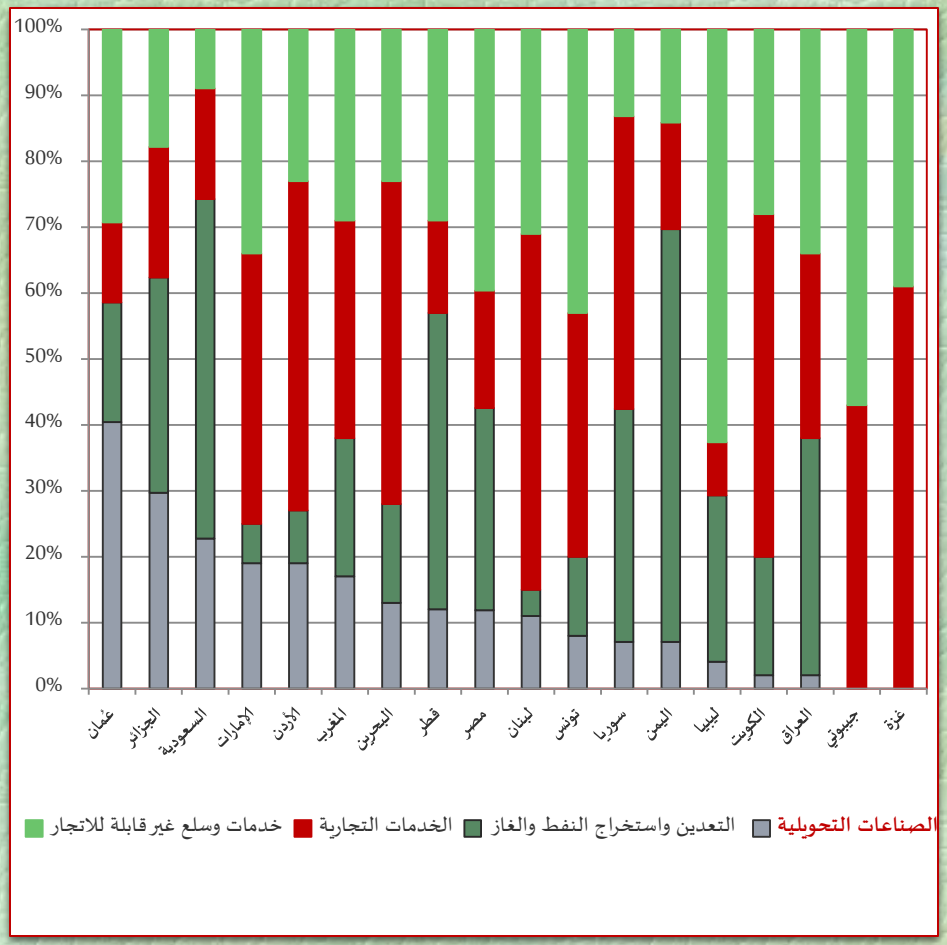

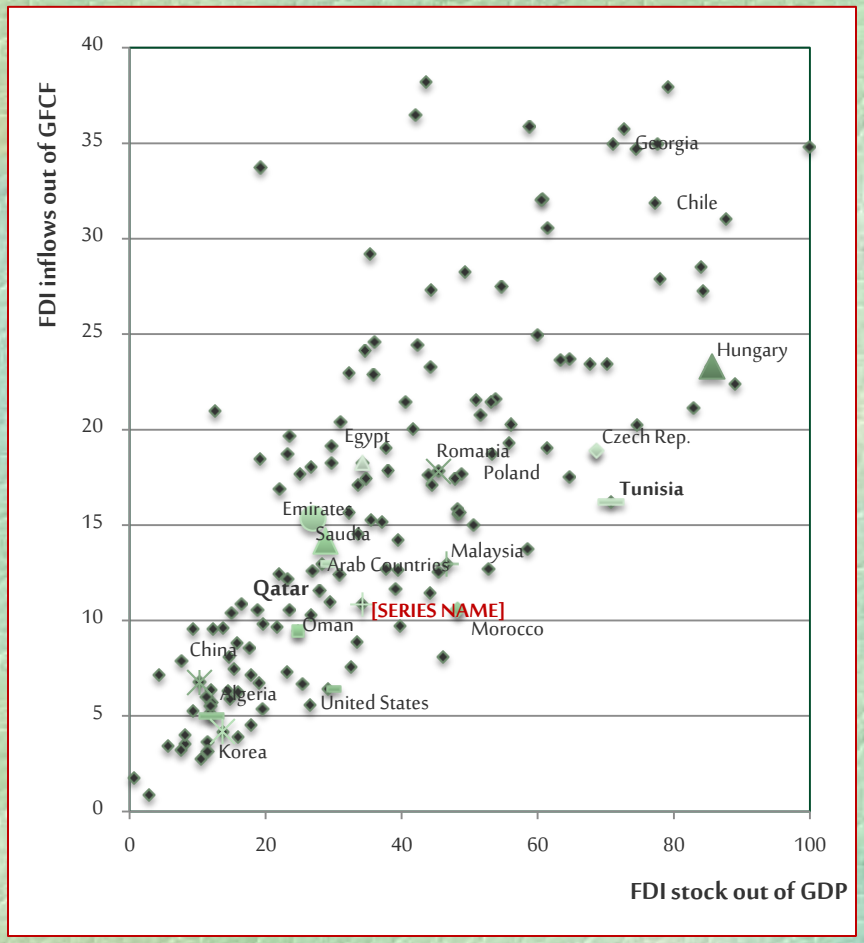

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2013.

- زاد متوسط الدخل في الدول الخليجية نظرا للإيرادات النفطية. (خطر السقوط في الحالة الإماراتية وتراجع متوسط الدخل لعدم كفاية النمو الاقتصادي مقارنة مع النمو الديموغرافي!)
- بقي متوسط الدخل في حدوده الدنيا في بقية الدول العربية بالمقابل زاد بشكل متسق وثابت في دول المقارنة.

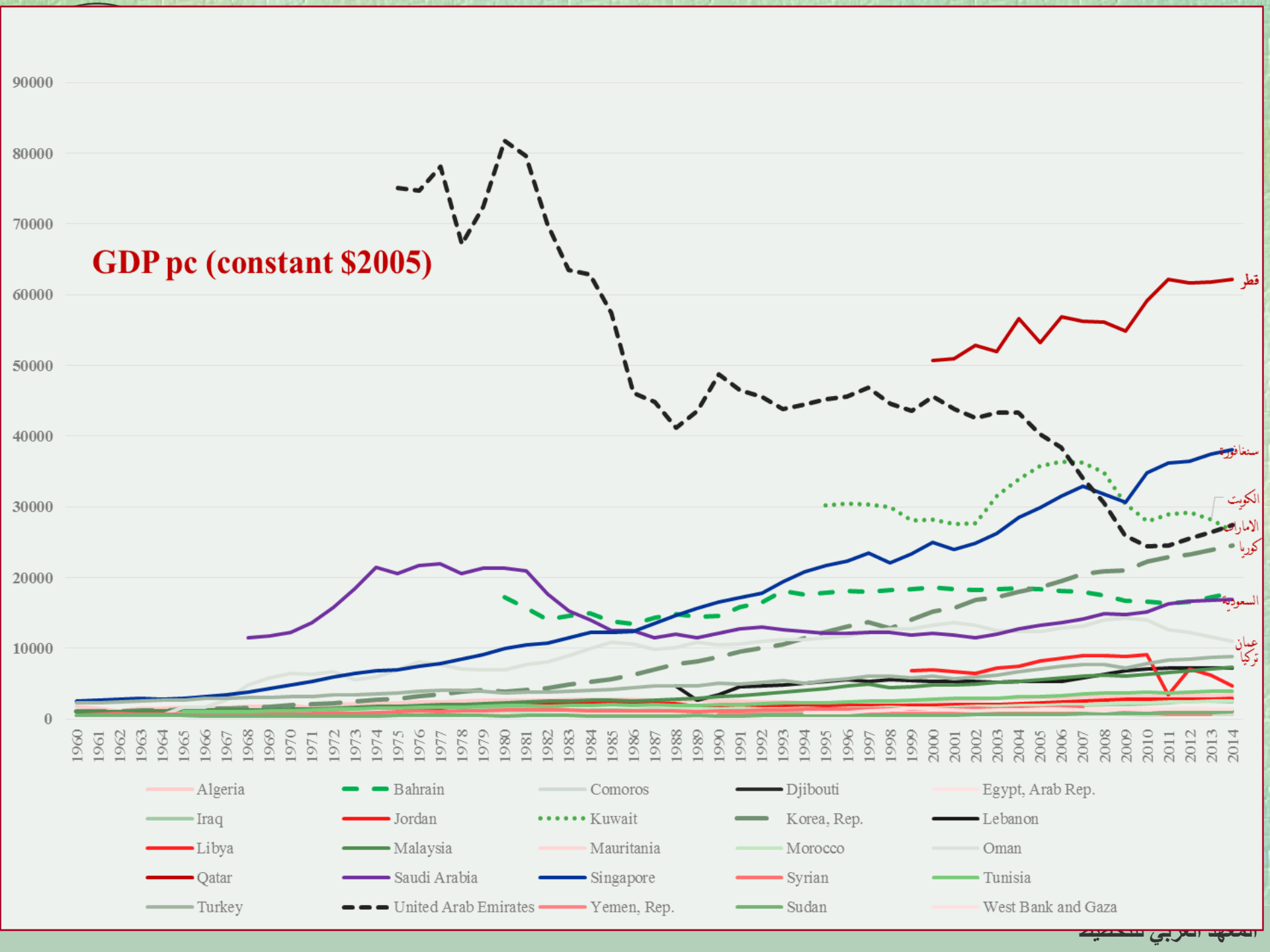
GDP pc (constant $2005)
90000
80000
70000
60000
50000
40000
30000
20000
10000
0
1960 1961 1962 1963 1964 1965 1966 1967 1968 1969 1970 1971 1972 1973 1974 1975 1976 1977 1978 1979 1980 1981 1982 1983 1984 1985 1986 1987 1988 1989 1990 1991 1992 1993 1994 1995 1996 1997 1998 1999 2000 2001 2002 2003 2004 2005 2006 2007 2008 2009 2010 2011 2012 2013 2014
قطر
سنغافورة
الكويت
الامارات
كوريا
السعودية
عمان
تركيا
Algeria
Bahrain
Comoros
Djibouti
Egypt, Arab Rep.
Iraq
Jordan
Kuwait
Korea, Rep.
Lebanon
Libya
Malaysia
Mauritania
Morocco
Oman
Qatar
Saudi Arabia
Singapore
Syrian
Tunisia
Turkey
United Arab Emirates
Yemen, Rep.
Sudan
West Bank and Gaza

- سؤال : إلى أي حد نجحت الدول العربية في توجيه التراكم الرأسمالي نحو الأنشطة الاقتصادية الواعدة والمجزية في الأسواق العالمية وتحقيق التنويع الاقتصادي؟
- نلاحظ ثبات حصة الصناعات التحويلية في عموم الدول العربية دون 10%.
- يتداول قطاعي الخدمات والصناعات الاستخراجية (تناظر محوري)حسب الأسعار العالمة للنفط والغاز ! وهو الحال في كل دول الخليج...

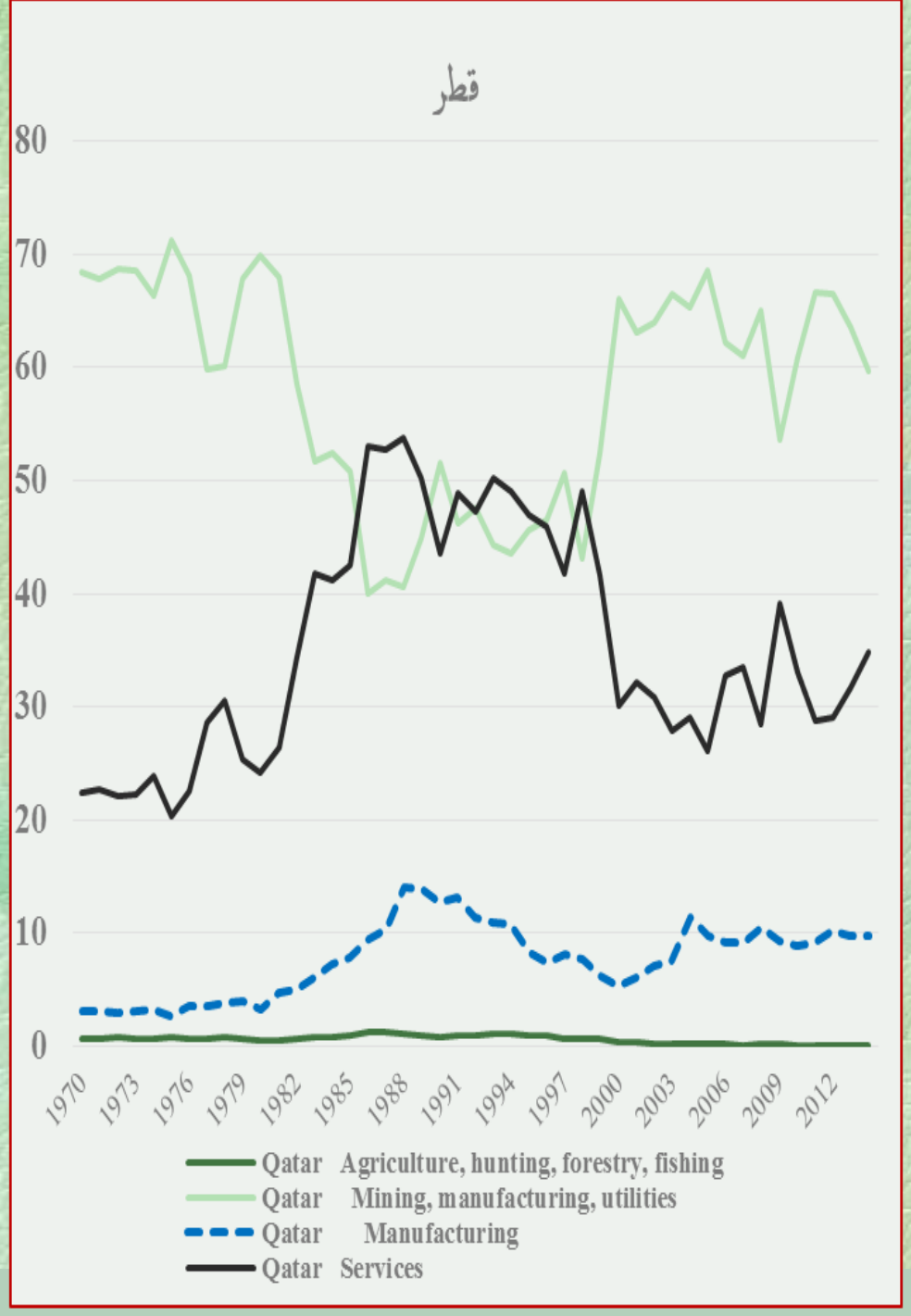
قطر
80
70
60
50
40
30
20
10
0
1970
1973
1976
1979
1982
1985
1988
1991
1994
1997
2000
2003
2006
2009
2012
Qatar Agriculture, hunting, forestry, fishing
Qatar Mining, manufacturing, utilities
Qatar Manufacturing
Qatar Services

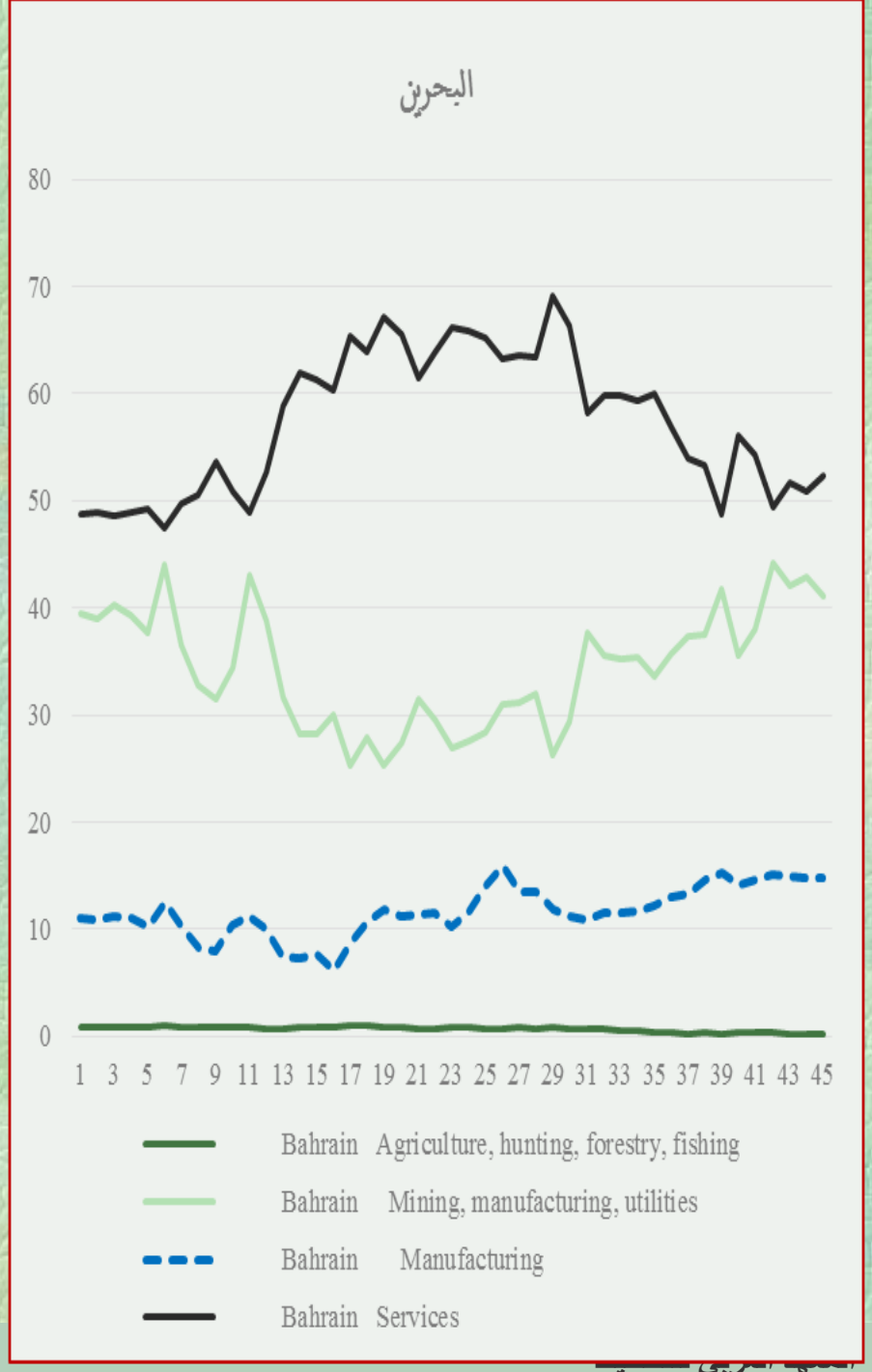
البحرين
80
70
60
50
40
30
20
10
0
1 3 5 7 9 11 13 15 17 19 21 23 25 27 29 31 33 35 37 39 41 43 45
Bahrain Agriculture, hunting, forestry, fishing
Bahrain Mining, manufacturing, utilities
Bahrain Manufacturing
Bahrain Services

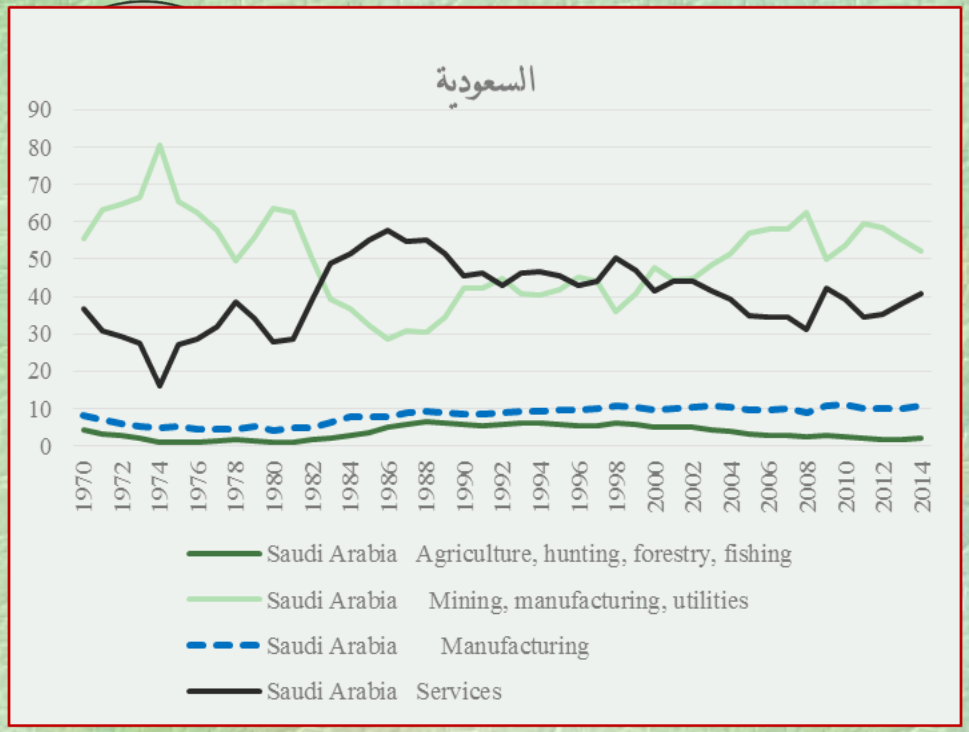
السعودية
Saudi Arabia Agriculture, hunting, forestry, fishing
Saudi Arabia Mining, manufacturing, utilities
Saudi Arabia Manufacturing
Saudi Arabia Services

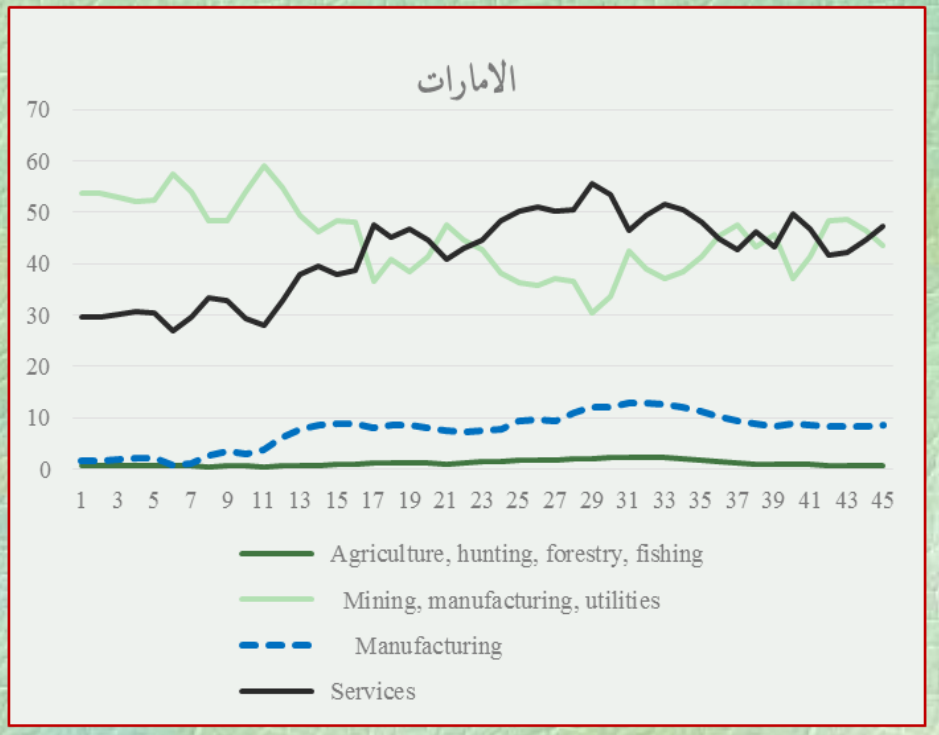
الامارات
Agriculture, hunting, forestry, fishing
Mining, manufacturing, utilities
Manufacturing
Services

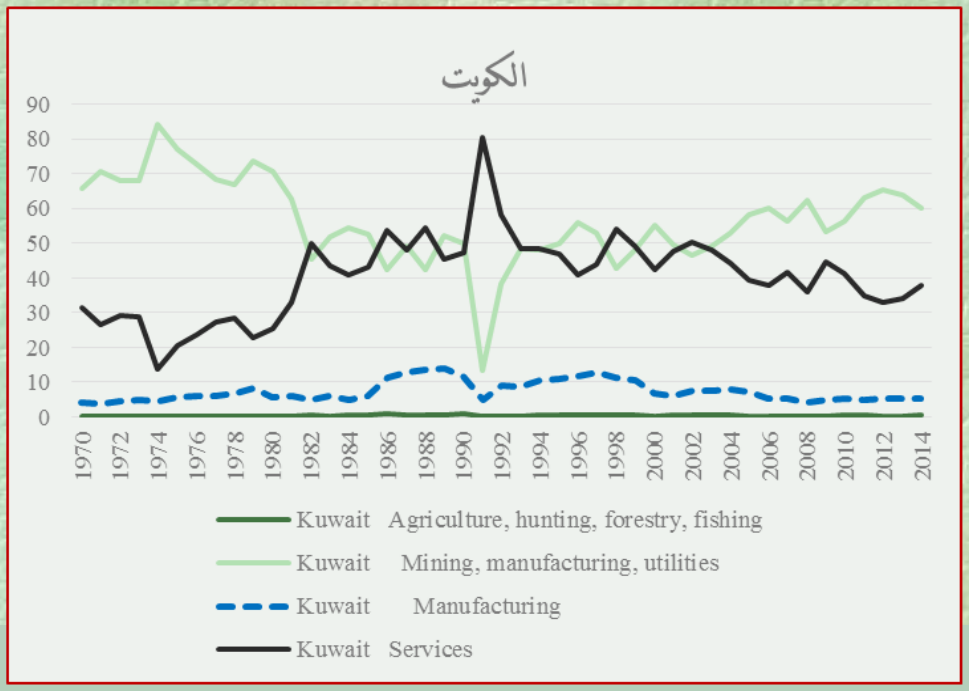
الكويت
Kuwait Agriculture, hunting, forestry, fishing
Kuwait Mining, manufacturing, utilities
Kuwait Manufacturing
Kuwait Services

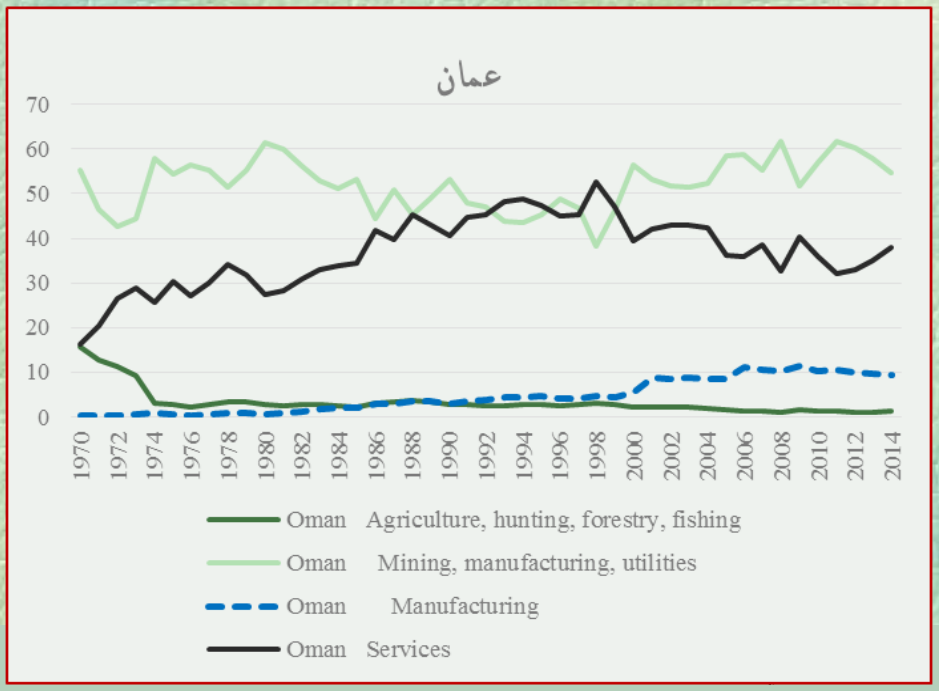
عمان
Oman Agriculture, hunting, forestry, fishing
Oman Mining, manufacturing, utilities
Oman Manufacturing
Oman Services

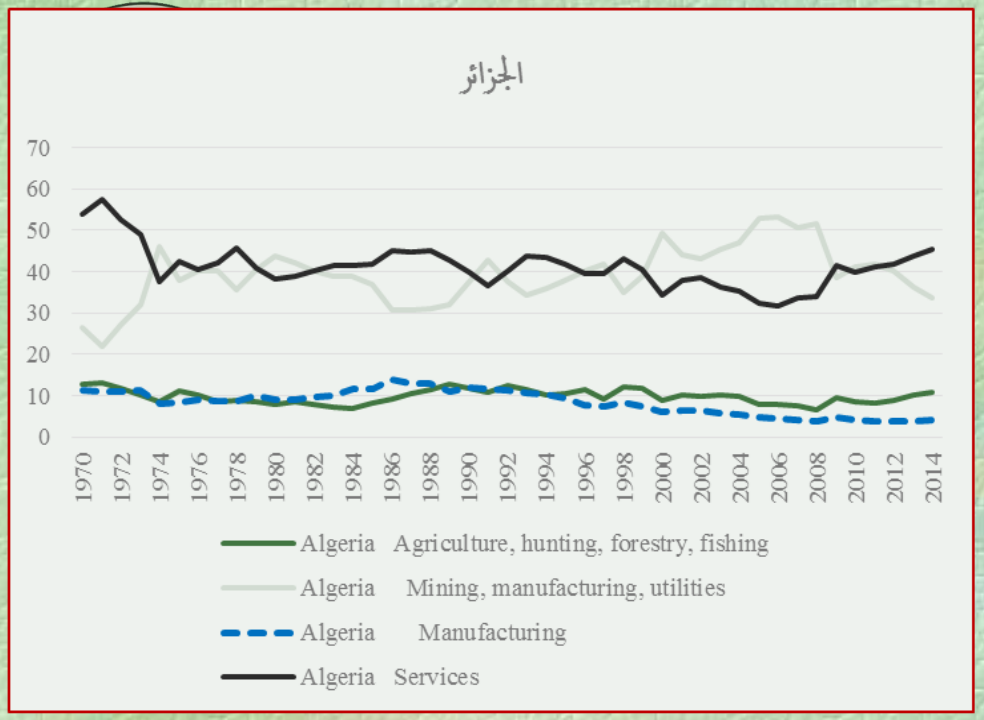
الجزائر
70
60
50
40
30
20
10
0
1970 1972 1974 1976 1978 1980 1982 1984 1986 1988 1990 1992 1994 1996 1998 2000 2002 2004 2006 2008 2010 2012 2014
Algeria Agriculture, hunting, forestry, fishing
Algeria Mining, manufacturing, utilities
Algeria Manufacturing
Algeria Services

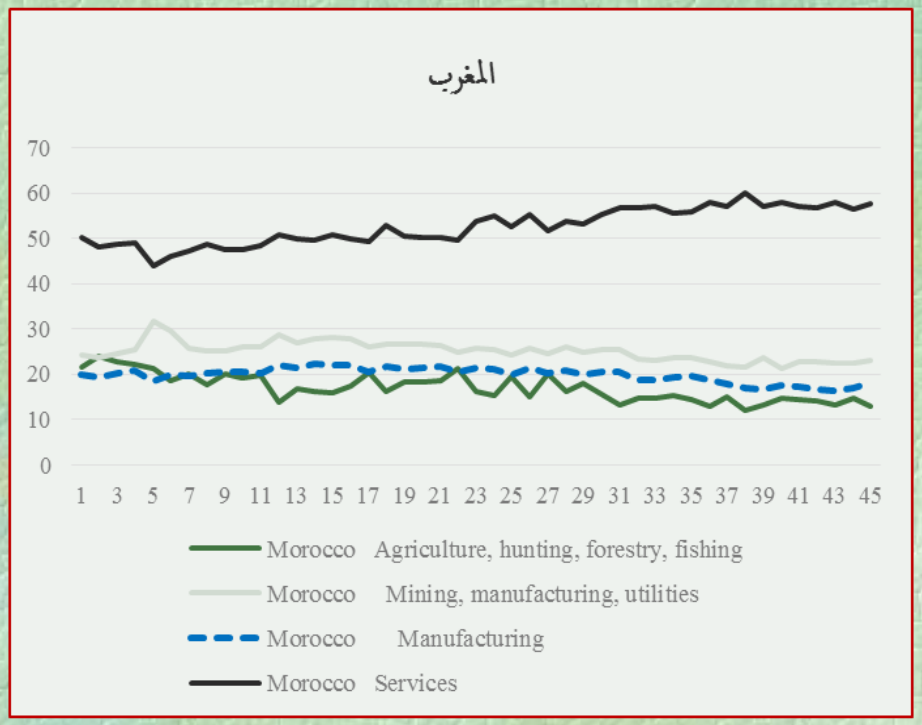
المغرب
70
60
50
40
30
20
10
0
1 3 5 7 9 11 13 15 17 19 21 23 25 27 29 31 33 35 37 39 41 43 45
Morocco Agriculture, hunting, forestry, fishing
Morocco Mining, manufacturing, utilities
Morocco Manufacturing
Morocco Services

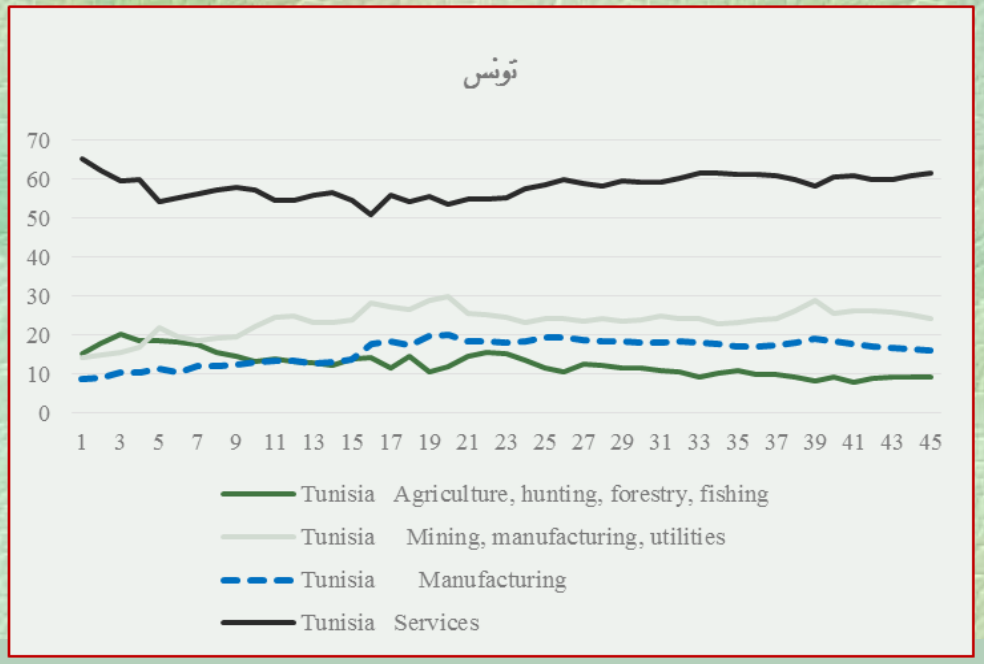
تونس
70
60
50
40
30
20
10
0
1 3 5 7 9 11 13 15 17 19 21 23 25 27 29 31 33 35 37 39 41 43 45
Tunisia Agriculture, hunting, forestry, fishing
Tunisia Mining, manufacturing, utilities
Tunisia Manufacturing
Tunisia Services

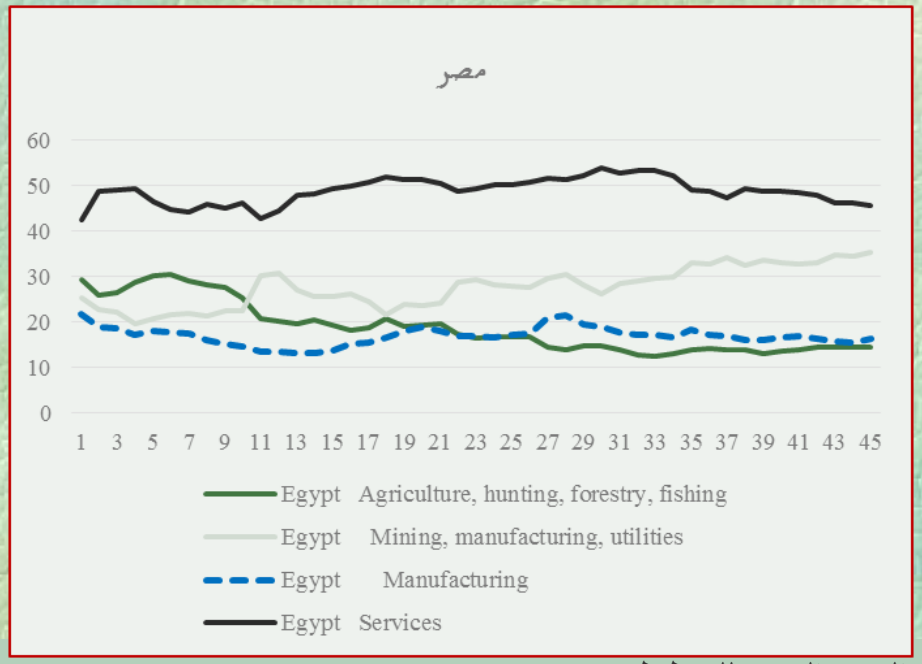
مصر
60
50
40
30
20
10
0
1 3 5 7 9 11 13 15 17 19 21 23 25 27 29 31 33 35 37 39 41 43 45
Egypt Agriculture, hunting, forestry, fishing
Egypt Mining, manufacturing, utilities
Egypt Manufacturing
Egypt Services

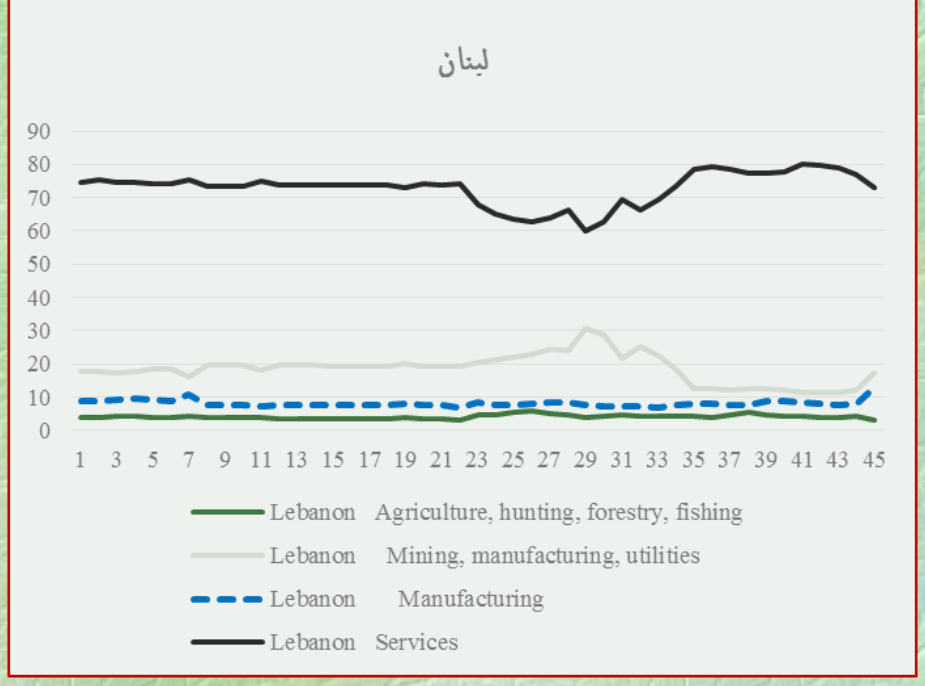
لبنان
90
80
70
60
50
40
30
20
10
0
1 3 5 7 9 11 13 15 17 19 21 23 25 27 29 31 33 35 37 39 41 43 45
Lebanon Agriculture, hunting, forestry, fishing
Lebanon Mining, manufacturing, utilities
Lebanon Manufacturing
Lebanon Services

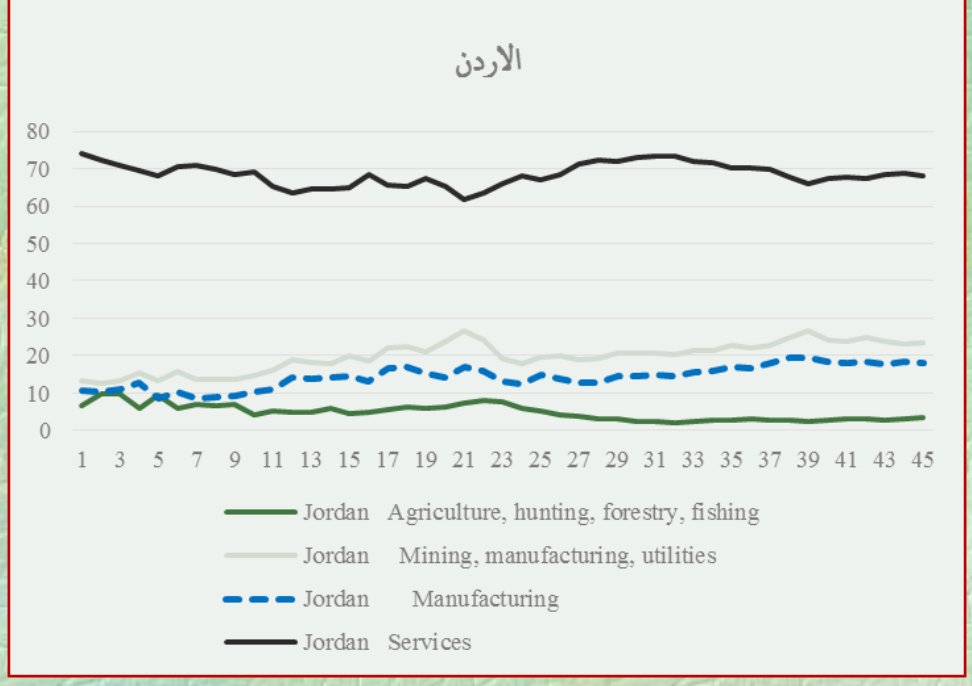
الاردن
80
70
60
50
40
30
20
10
0
1 3 5 7 9 11 13 15 17 19 21 23 25 27 29 31 33 35 37 39 41 43 45
Jordan Agriculture, hunting, forestry, fishing
Jordan Mining, manufacturing, utilities
Jordan Manufacturing
Jordan Services

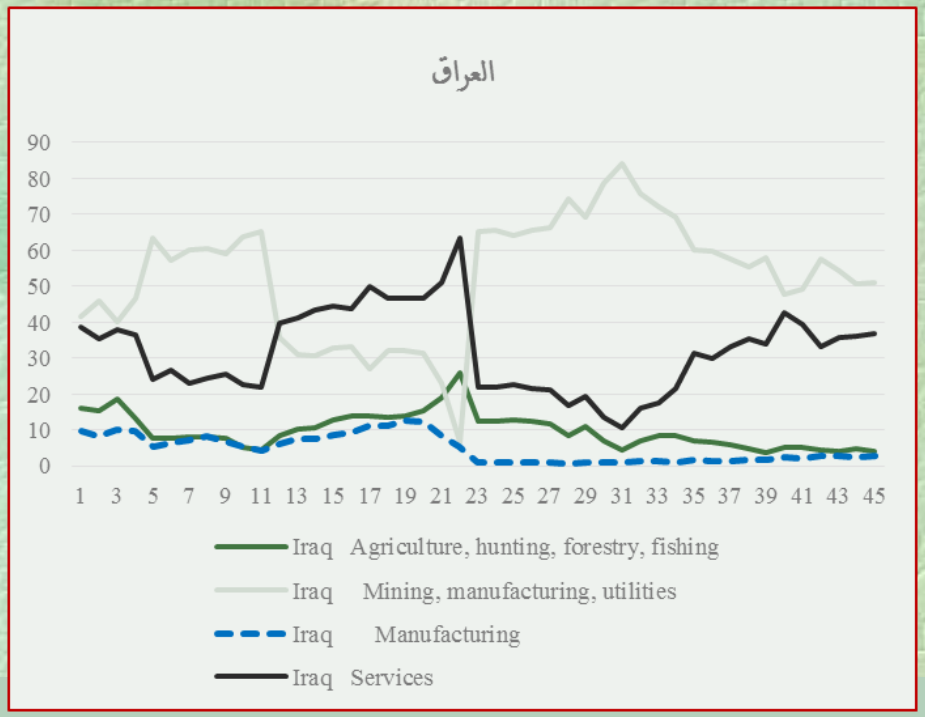
العراق
90
80
70
60
50
40
30
20
10
0
1 3 5 7 9 11 13 15 17 19 21 23 25 27 29 31 33 35 37 39 41 43 45
Iraq Agriculture, hunting, forestry, fishing
Iraq Mining, manufacturing, utilities
Iraq Manufacturing
Iraq Services

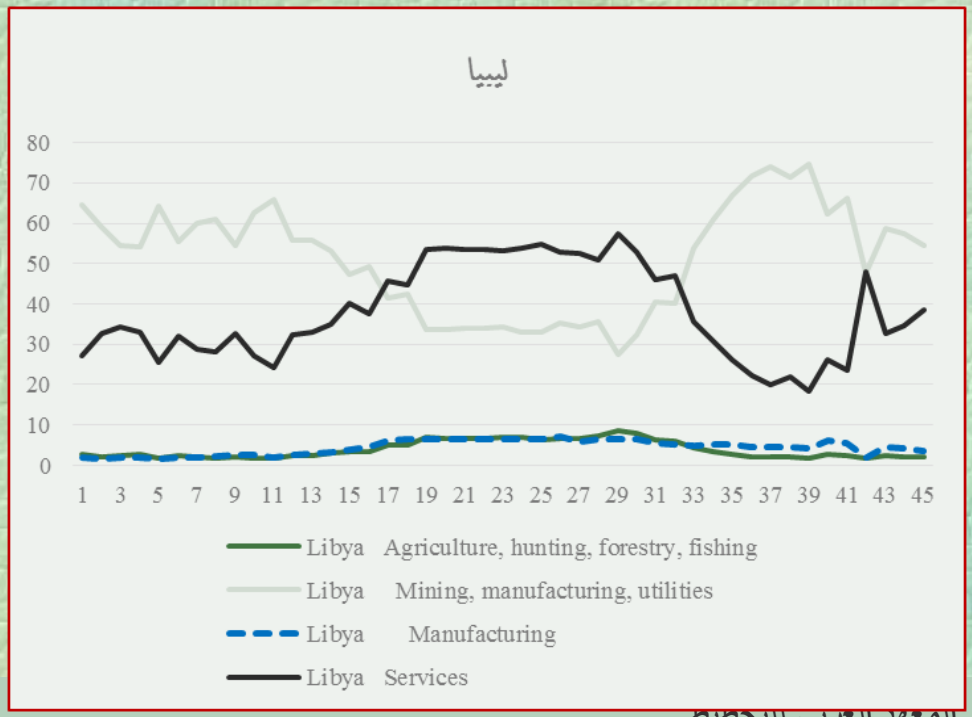
ليبيا
80
70
60
50
40
30
20
10
0
1 3 5 7 9 11 13 15 17 19 21 23 25 27 29 31 33 35 37 39 41 43 45
Libya Agriculture, hunting, forestry, fishing
Libya Mining, manufacturing, utilities
Libya Manufacturing
Libya Services

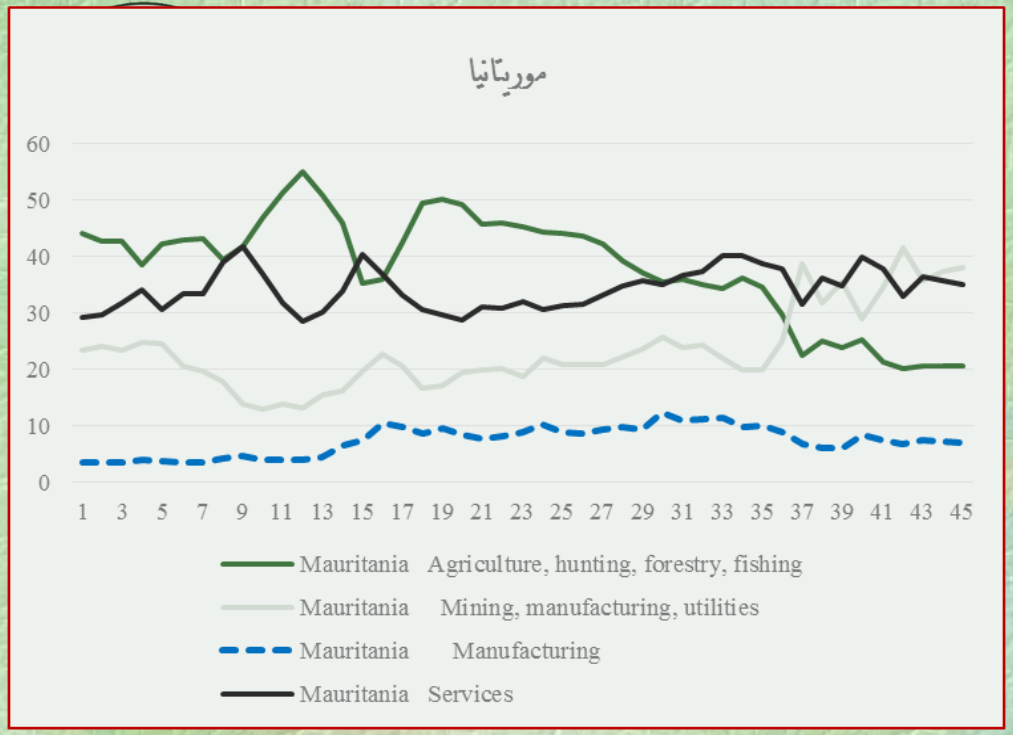
موريتانيا
60
50
40
30
20
10
0
1 3 5 7 9 11 13 15 17 19 21 23 25 27 29 31 33 35 37 39 41 43 45
Mauritania Agriculture, hunting, forestry, fishing
Mauritania Mining, manufacturing, utilities
Mauritania Manufacturing
Mauritania Services

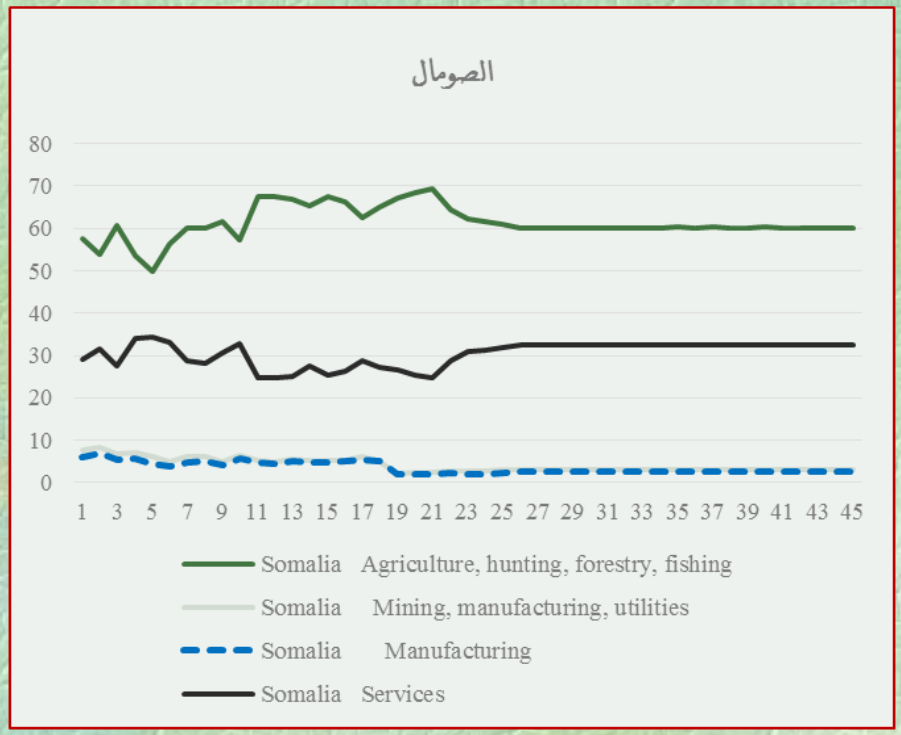
الصومال
80
70
60
50
40
30
20
10
0
1 3 5 7 9 11 13 15 17 19 21 23 25 27 29 31 33 35 37 39 41 43 45
Somalia Agriculture, hunting, forestry, fishing
Somalia Mining, manufacturing, utilities
Somalia Manufacturing
Somalia Services

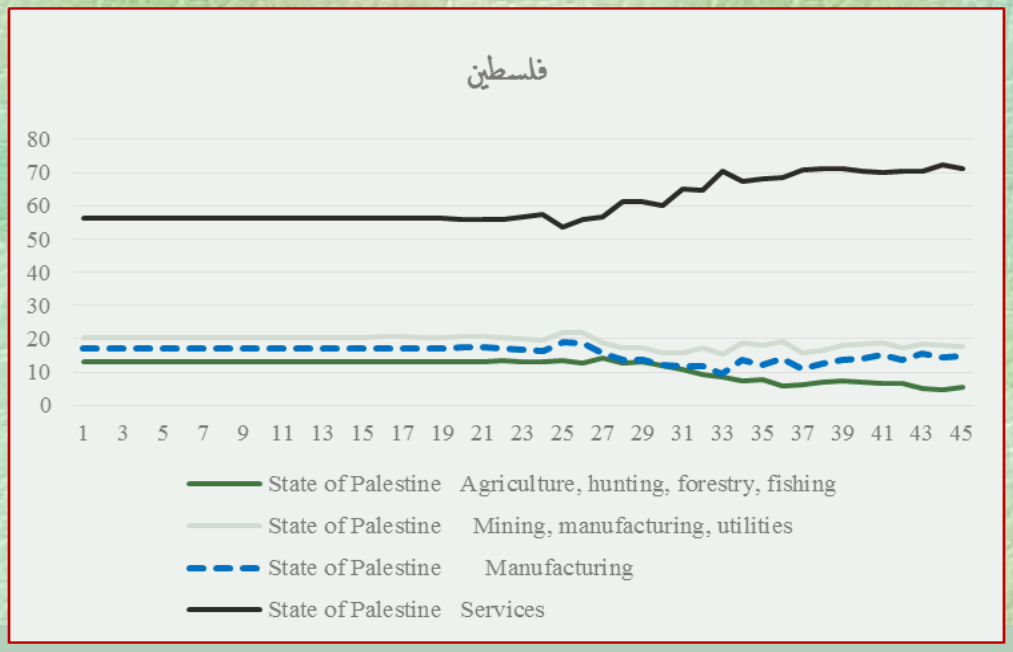
فلسطين
80
70
60
50
40
30
20
10
0
1 3 5 7 9 11 13 15 17 19 21 23 25 27 29 31 33 35 37 39 41 43 45
State of Palestine Agriculture, hunting, forestry, fishing
State of Palestine Mining, manufacturing, utilities
State of Palestine Manufacturing
State of Palestine Services

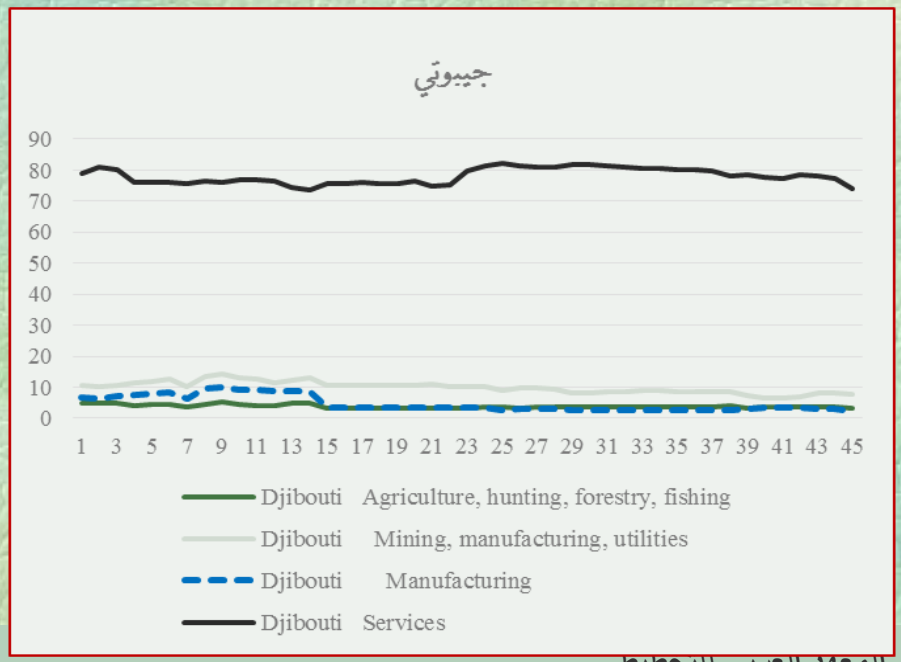
جيبوتي
90
80
70
60
50
40
30
20
10
0
1 3 5 7 9 11 13 15 17 19 21 23 25 27 29 31 33 35 37 39 41 43 45
Djibouti Agriculture, hunting, forestry, fishing
Djibouti Mining, manufacturing, utilities
Djibouti Manufacturing
Djibouti Services

السودان

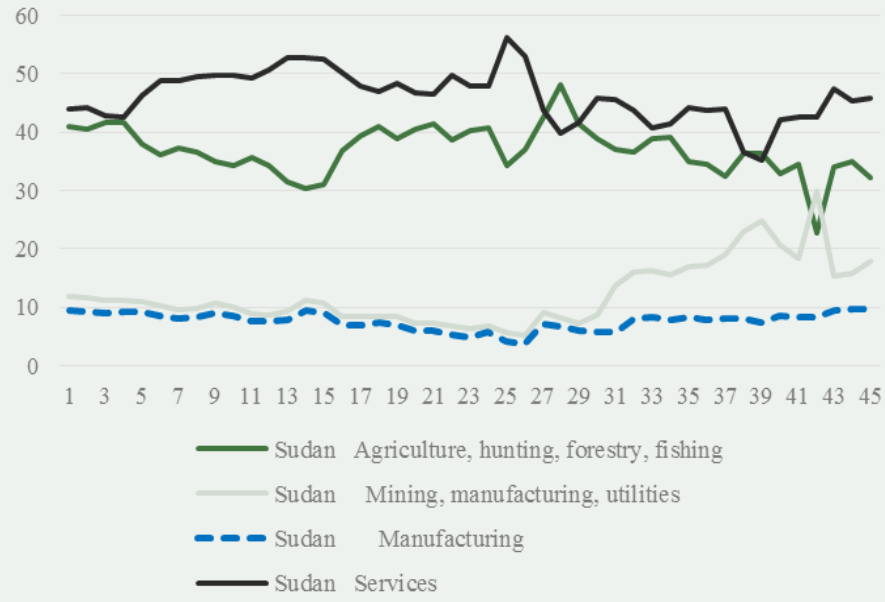

سوريا

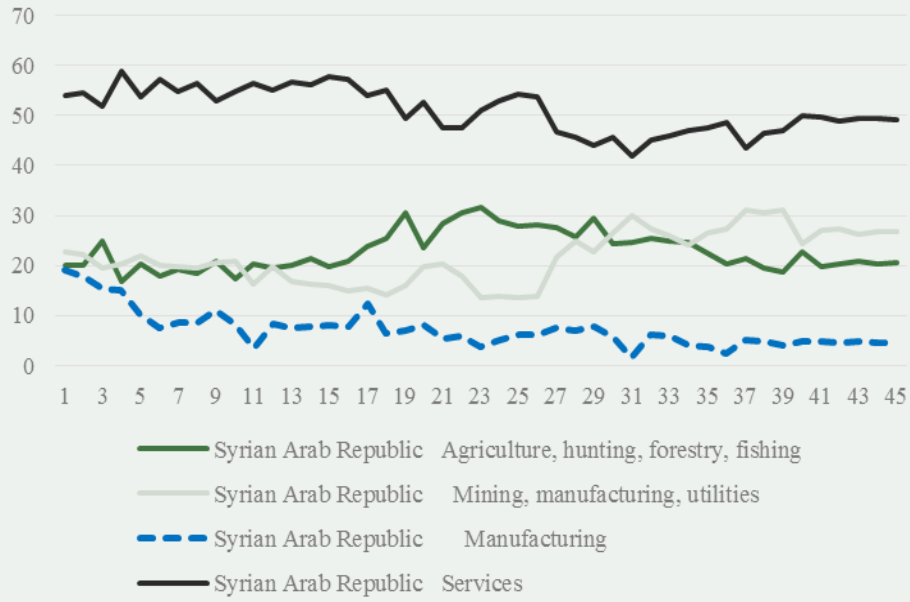

جزر القمر

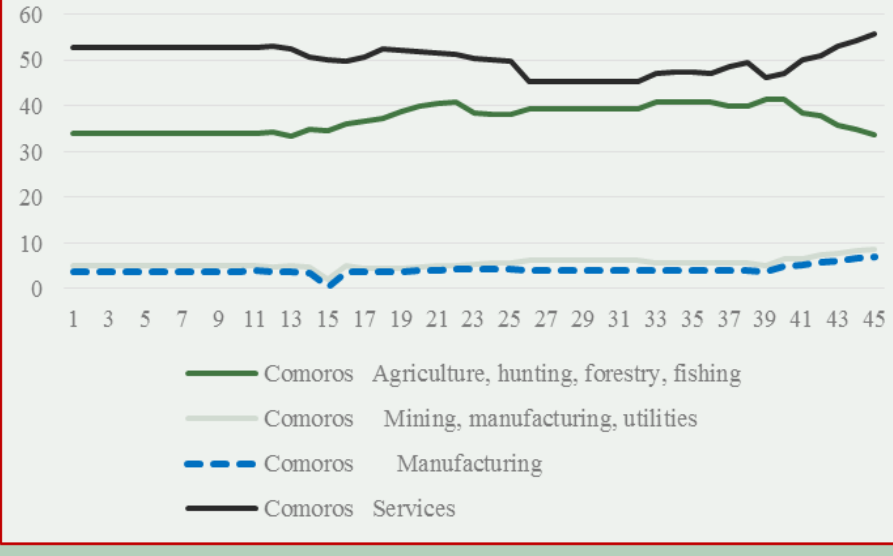

اليمن

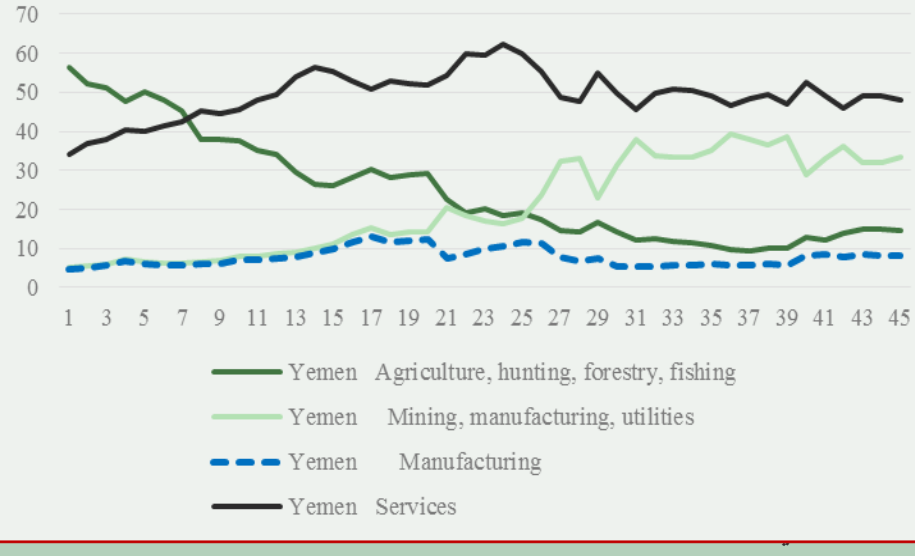

- في هذه الدول تراجع دور الزراعة بالتوازي مع زيادة دور الصناعات التحويلية والخدمات.

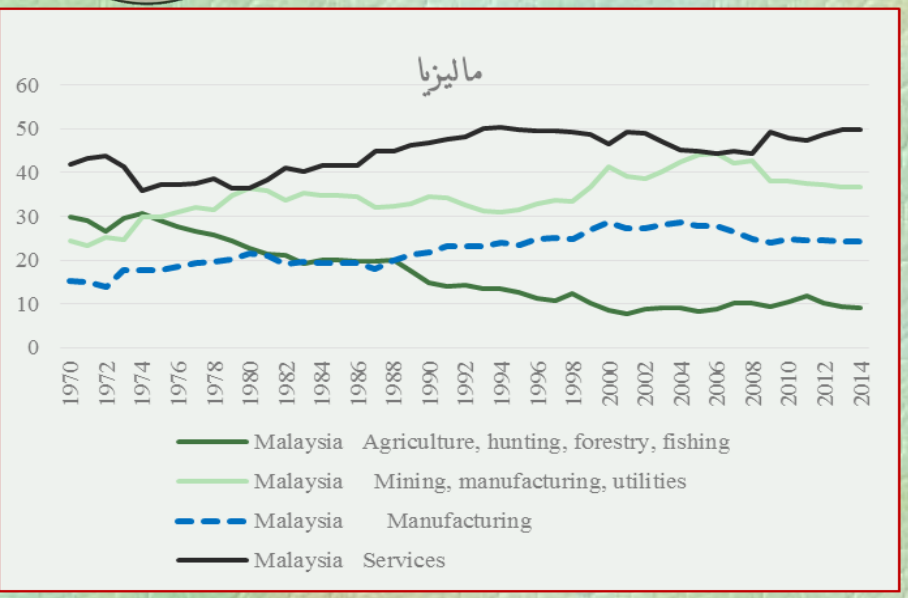

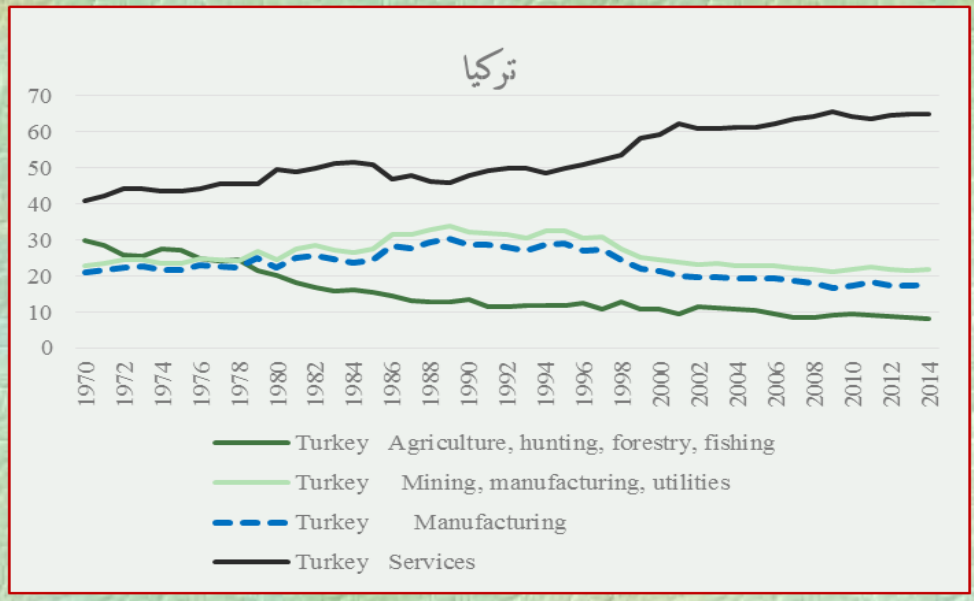

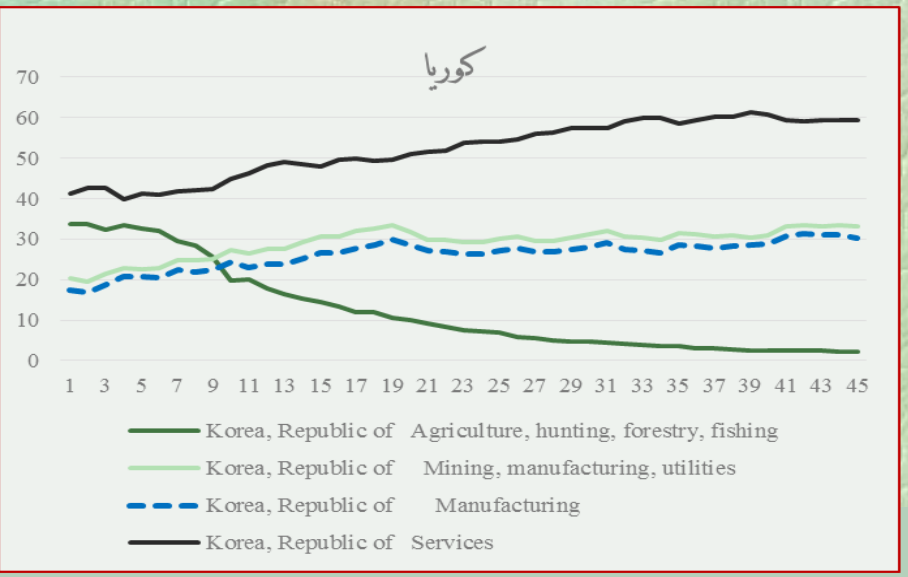

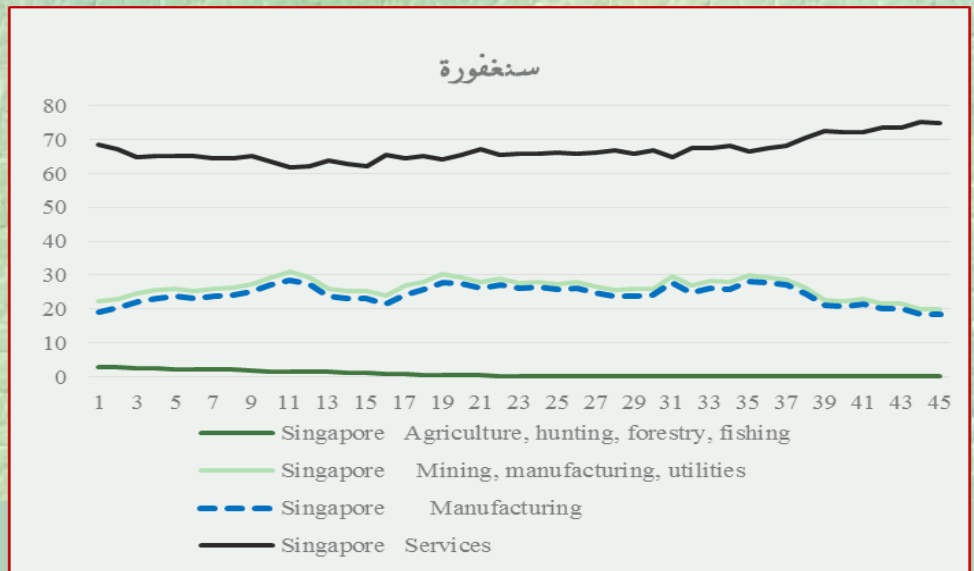

- كنتيجة للهيكل الاقتصادي يعتبر مؤشر تركز الصادرات في الدول الخليجية الأعلى بالرغم من تراجعه منذ التسعينات. الامارات والبحرين حققت أكثر تنويعا!
- يتراوح هذا المؤشر دون 0.25 للدول الصناعية!

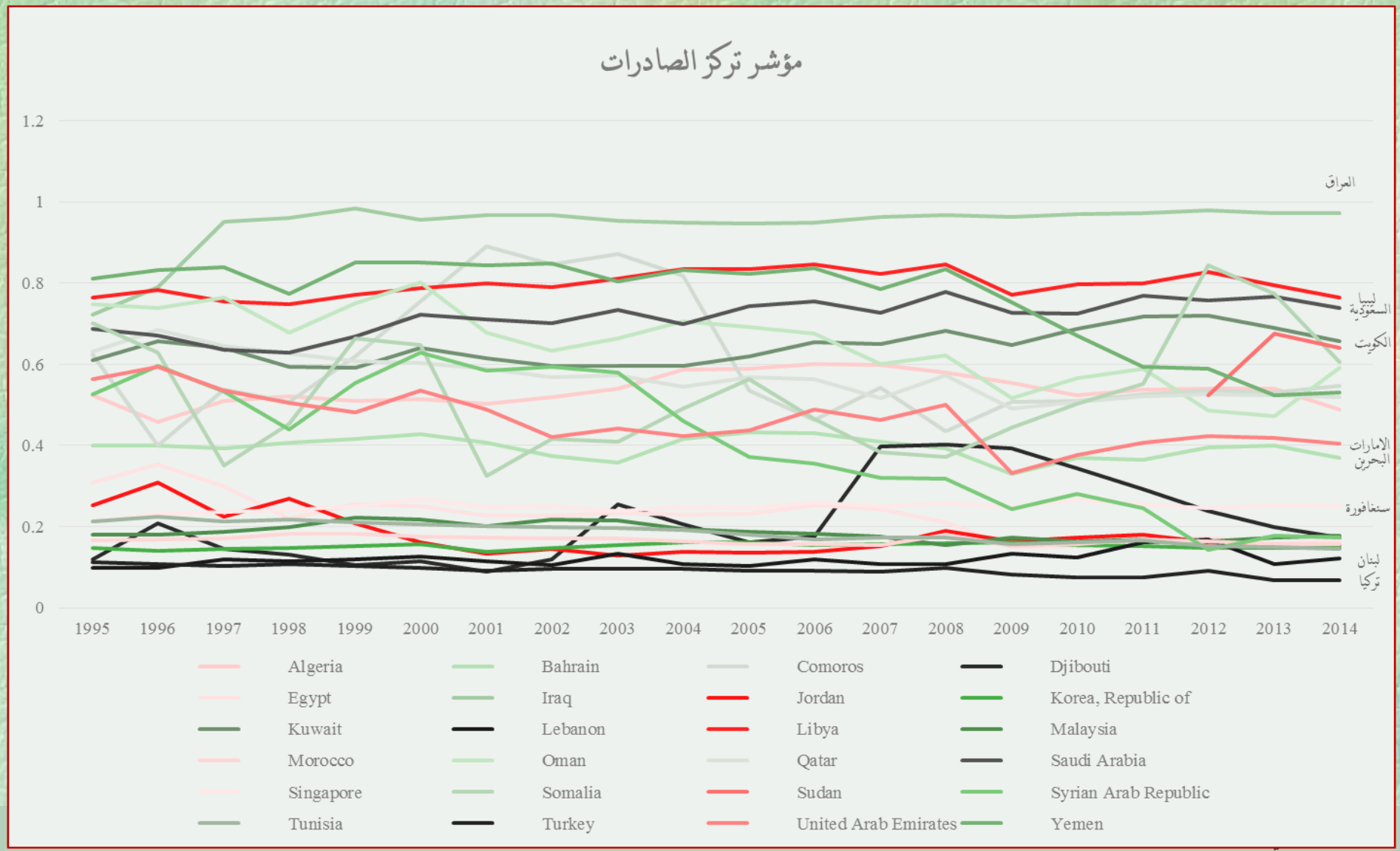

الترتيب العالمي	الدول	كفاءة الاستثمار للفترة ١٩٩٠-٢٠١٤	كفاءة الاستثمار للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٤
2	Nigeria	0.56	0.76
3	Angola	0.36	0.69
5	Tajikistan	0.07	0.58
15	Qatar	0.36	0.34
20	Kuwait	0.35	0.32
45	South Asia	0.24	0.24
46	Saudi Arabia	0.21	0.24
48	India	0.24	0.24
50	China	0.26	0.24
54	Egypt, Arab Rep.	0.23	0.24
62	Syria	0.24	0.23
64	Turkey	0.20	0.22
65	Libya	0.25	0.22
67	Malaysia	0.21	0.22
75	Jordan	0.20	0.21
79	UAE	0.23	0.21
80	**Arab World**	**0.21**	**0.21**
83	Bahrain	0.25	0.21
104	Lebanon	0.25	0.18
113	Tunisia	0.19	0.17
130	Morocco	0.15	0.15
137	Oman	0.18	0.15
151	Algeria	0.10	0.13

نتيجة أجمالية : كفاءة الاستثمار (1/ICOR) ضعيفة نسبيا ما يعني أن استثمار 1$ في الدول العربية يولد 0.21$ دخل!

ولكن تذبذب هذا الدخل يؤكد على ضرورة العمل على أعادة توجيه الاستثمار في المستقبل نحو القطاعات الإنتاجية ذات المحتوى المعرفي والقيمة المضافة العالية وليس فقط العمل على زيادة حجم الاستثمار (كما!)

2. التنافسية الصناعية واستدامة التنمية

مؤشرات البيئة التنافسية

1. تقرير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي (*The Global Competitiveness Report*)
2. تقرير ممارسة أنشطة الأعمال للبنك الدولي

3. مؤشر التنافسية الصناعية لمنظمة التنمية الصناعية (اليونيدو) التابعة للأمم المتحدة يتم من خلال مؤشر مُركَّب من عدة مؤشرات اقتصادية وتجارية ذات علاقة بالصناعة، والقيمة المضافة، والدخل القومي، والتصدير، والتي تعطي تفاصيل الهيكل الصناعي لكل دولة. (*Competitive Industrial Performance* 2014 *Report*). المؤشرات الفرعية مجمعة في ثلاث مستويات:

- المستوى الأول : قدرة الدولة على إنتاج وتصدير السلع المصنعة (القيمة المضافة في المنتجات المصنعة لكل فرد، الصادرات التصنيعية لكل فرد).

- المستوى الثاني : مستوى الدولة من تعميق التكنولوجيا والرفع من مستواها. مؤشرين اثنين : كثافة التصنيع : نسبة القيمة المضافة للمنتجات المصنعة (متوسطة وعالية التقنية) من مجموع القيمة المضافة للمنتجات المصنعة. وكذلك حصة القيمة المضافة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي. وجودة الصادرات : حصة الصادرات المصنعة متوسطة وعالية التقنية في إجمالي الصادرات المصنعة ، وحصة الصادرات المصنعة في إجمالي الصادرات.

- المستوى الثالث : تأثير الدولة على التصنيع العالمي من حيث نسب القيمة المضافة الصناعية في إجمالي القيمة المضافة المصنعة وفي الصادرات على المستوى العالمي.

ترتيب الدول العربية حسب تقرير القدرة التنافسية الصناعية 2014

2012 Ranking	CIP Index 2012	Country	2010	2005	2000	1995	1990
1	0.5539	Germany	1	1	2	2	1
2	0.4855	Japan	2	2	1	1	2
3	0.4374	United States of America	3	3	3	3	3
4	0.4144	Republic of Korea	4	6	12	13	17
5	0.3462	China	7	19	22	27	32
6	0.3395	Switzerland	5	9	9	7	7
7	0.3271	Singapore	6	10	10	11	12
8	0.3170	Netherlands	8	11	13	10	9
9	0.3040	Belgium	12	5	8	8	8
10	0.3038	Ireland	11	12	11	17	19
11	0.2998	China, Taiwan Province	13	13	14	12	13
12	0.2978	France	10	7	6	6	6
13	0.2961	Italy	9	4	4	4	4
14	0.2751	United Kingdom	14	8	5	5	5
15	0.2589	Austria	16	16	17	15	11
16	0.2584	Sweden	15	15	15	14	14
17	0.2267	Canada	17	14	7	9	10
18	0.2215	Czech Republic	19	22	24	28	25
19	0.2097	Spain	18	17	16	16	15
20	0.2017	Finland	20	18	18	19	18
21	0.1899	Mexico	22	21	19	21	31
22	0.1810	Denmark	21	20	20	18	16
23	0.1806	Poland	24	28	33	37	51
24	0.1757	Malaysia	23	23	21	20	29
25	0.1707	Slovakia	27	33	41	43	37
26	0.1641	Thailand	25	25	26	26	38
27	0.1578	Hungary	26	24	27	36	36
28	0.1455	Australia	29	27	25	22	22
29	0.1434	Israel	28	26	23	23	23
30	0.1367	Turkey	31	30	34	33	39
31	0.1294	Norway	30	29	29	24	21
32	0.1211	Russian Federation	36	36	35	35	26
33	0.1164	Slovenia	32	31	31	32	28
34	0.1124	Romania	35	37	44	42	34
35	0.1116	Portugal	34	32	28	25	24
36	0.1095	Brazil	33	34	32	30	30
37	**0.1083**	**Saudi Arabia**	**37**	**38**	**47**	**44**	**45**
38	0.1008	Belarus	40	45	51	49	46
39	0.0892	Argentina	38	42	42	39	44
40	0.0859	Indonesia	41	41	39	41	52
41	0.0859	Lithuania	44	48	57	59	56
42	0.0839	South Africa	39	40	40	38	41
43	**0.0834**	**Qatar**	**43**	**57**	**54**	**50**	**48**
44	0.0780	India	45	56	56	54	64
45	0.0755	Luxembourg	42	35	30	31	27
46	0.0752	Estonia	51	53	55	62	60
47	0.0744	New Zealand	46	39	37	34	35
48	0.0737	Bahrain	47	47	69	52	55
49	**0.0704**	**Kuwait**	**50**	**50**	**49**	**63**	**71**
50	0.0688	Greece	49	44	43	40	40
51	0.0686	Chile	48	49	53	48	57
52	0.0659	Philippines	56	46	38	51	50
53	**0.0653**	**United Arab Emirates**	**52**	**43**	**45**	**65**	**83**
54	0.0647	Ukraine	53	54	59	55	42
55	0.0629	Viet Nam	58	69	80	91	94
56	0.0580	Trinidad and Tobago	55	65	66	75	80

ترتيب الدول العربية حسب تقرير القدرة التنافسية الصناعية 2014

57	0.0552	Croatia	54	52	50	47	33
58	0.0547	Venezuela (Bolivarian Republic of)	57	51	48	46	59
59	0.0547	Bulgaria	59	61	63	53	43
60	0.0501	Malta	62	58	46	45	49
61	**0.0478**	**Tunisia**	**61**	**62**	**58**	**56**	**63**
62	0.0473	Peru	64	68	75	72	76
63	0.0462	Costa Rica	63	59	52	69	73
64	**0.0455**	**Oman**	**68**	**86**	**74**	**89**	**103**
65	0.0451	Latvia	66	66	68	71	58
66	0.0435	Kazakhstan	71	72	85	73	70
67	0.0431	Iran (Islamic Republic of)	60	75	89	92	93
68	0.0410	Colombia	67	63	61	57	53
69	0.0398	Iceland	65	64	60	58	61
70	**0.0397**	**Morocco**	**70**	**67**	**64**	**64**	**68**
71	**0.0354**	**Egypt**	**72**	**78**	**71**	**82**	**85**
72	0.0333	El Salvador	73	70	83	85	81
73	0.0311	Pakistan	76	71	73	68	74
74	0.0307	Serbia	75	74	79	70	54
75	**0.0304**	**Jordan**	**74**	**76**	**93**	**83**	**89**
76	0.0299	Guatemala	77	73	77	76	79
77	0.0297	Bangladesh	79	87	90	95	102
78	0.0286	Uruguay	78	81	72	66	66
79	0.0276	Sri Lanka	81	77	67	77	92
80	0.0269	China, Hong Kong SAR	69	55	36	29	20
81	0.0245	The f. Yugosl. Rep of Macedonia	82	83	82	78	65
82	0.0245	Mauritius	83	79	65	61	62
83	0.0236	Bosnia and Herzegovina	85	89	96	94	95
84	0.0233	Ecuador	87	92	92	93	101
85	**0.0231**	**Lebanon**	**80**	**82**	**91**	**84**	**91**
86	**0.0223**	**Algeria**	**84**	**91**	**84**	**88**	**78**
87	0.0219	Brunei Darussalam	86	84	95	86	84
88	0.0215	Botswana	90	95	76	87	86
89	0.0201	Swaziland	88	80	70	67	69
90	0.0183	Cambodia	94	97	103	119	121
91	0.0181	Honduras	92	98	100	114	114
92	0.0168	Cyprus	89	94	87	74	67
93	0.0162	Côte d'Ivoire	91	85	88	96	87
94	0.0156	Cuba	93	88	78	80	75
95	0.0151	Georgia	95	99	107	122	98
96	0.0150	Jamaica	96	93	86	79	72
97	0.0130	Nigeria	97	113	140	130	133
98	0.0126	Bolivia (Plurinational State of)	98	108	98	104	106
99	0.0122	Albania	100	123	118	123	112
100	0.0116	Armenia	106	96	112	109	100
101	0.0115	Congo	102	115	127	126	132
102	**0.0115**	**Syrian Arab Republic**	**99**	**114**	**131**	**111**	**122**
103	0.0114	Senegal	101	104	102	106	111
104	0.0111	Cameroon	105	107	113	108	97
105	0.0109	Fiji	107	101	97	98	96
106	0.0106	Barbados	103	100	94	90	90
107	0.0105	Suriname	109	122	126	99	88
108	0.0100	Kenya	104	105	110	102	107
109	0.0098	Gabon	108	109	108	113	117
110	0.0095	Bahamas	111	106	99	131	130
111	0.0095	Paraguay	112	111	105	103	115
112	0.0092	Azerbaijan	113	103	111	97	77

تفاصيل مؤشر القدرة التنافسية الصناعية 2014

البلد	الترتيب	مؤشر التنافسية الصناعية	القيمة المضافة في المنتجات المصنعة/الفرد (دولار)	الصادرات التحويلية/الفرد (دولار)	نسبة السلع العالية والمتوسطة التقانة من أجمالي صادرات الصناعات التحويلية (%)	مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (%)	نسبة السلع العالية والمتوسطة التقانة من صادرات الصناعات التحويلية (%)	مساهمة الصناعات التحويلية في أجمالي الصادرات (%)	القيمة المضافة للصناعات التحويلية كنسبة من أجمالي القيمة المضافة للصناعات التحويلية العالمية (%)	مساهمة الصناعات التحويلية في أجمالي صادرات الصناعات التحويلية العالمية (%)
المانيا	1	0.55	7304.0	15123.7	60.1	19.5	72.5	87.6	6.8	10.0
اليابان	2	0.49	7955.8	5833.9	56.1	21.3	79.5	92.4	11.4	6.0
الولايات الامريكية	3	0.44	5409.5	3243.1	50.6	12.6	62.5	75.7	19.3	8.3
كوريا	4	0.41	6372.7	10913.2	60.1	28.7	70.6	96.8	3.5	4.3
الصين	5	0.35	10392.8	1461.8	41.4	32.5	58.4	96.6	16.6	16.0
السعودية	37	0.11	1979.8	2528.4	41.2	11.4	35.6	19.0	0.6	0.6
قطر	43	0.08	4318.6	10221.7	25.8	7.5	35.9	15.0	0.1	0.1
البحرين	48	0.07	2037.3	14885.4	22.4	14.5	1.7	91.0	0.0	0.2
الكويت	49	0.07	2235.2	7783.4	22.6	5.8	13.5	40.9	0.1	0.2
الامارات	53	0.07	2880.0	2617.3	8.7	10.5	21.2	10.6	0.3	0.2
تونس	61	0.05	615.9	1336.8	21.9	16.2	45.3	84.1	0.1	0.1
المغرب	70	0.04	319.468	516.7	28.0	12.8	42.5	78.6	0.1	0.1
مصر	71	0.04	234.449	218.7	23.0	15.6	30.6	62.4	0.2	0.1

مؤشر التطور الاقتصادي (يدمج مؤشر تنويع الإنتاج مع درجة تعقيد الإنتاج كعدد الدول القادرة على إنتاج كل منتج)

Rank	Country	ECI Value	Rank	Country	ECI Value
1	Japan	2.24	39	Bulgaria	0.71
2	Switzerland	2.01	40	Serbia	0.68
3	Germany	1.89	41	Turkey	0.62
4	Sweden	1.79	42	New Zealand	0.59
5	South Korea	1.74	43	Bosnia and Herzegovina	0.58
6	Czech Republic	1.68	44	Armenia	0.54
7	Finland	1.64	45	Russia	0.53
8	United Kingdom	1.63	46	Philippines	0.51
9	Austria	1.63	47	Panama	0.45
10	Singapore	1.61	48	Lebanon	0.45
11	Slovenia	1.56	49	Greece	0.42
12	United States	1.56	50	Colombia	0.41
13	France	1.46	51	Jordan	0.40
14	Hungary	1.42	52	Tunisia	0.38
15	Israel	1.40	53	Costa Rica	0.36
16	Slovakia	1.33	54	India	0.36
17	Ireland	1.32	55	Uruguay	0.33
18	Denmark	1.32	56	Brazil	0.32
19	Italy	1.31	57	Argentina	0.30
20	Netherlands	1.19	58	Mauritius	0.29
21	Poland	1.15	59	South Africa	0.26
22	China	1.05	60	Moldova	0.23
23	Croatia	1.05	61	El Salvador	0.19
24	Malaysia	0.99	62	Macedonia	0.17
25	Mexico	0.99	**63**	**UAE**	**0.10**
26	Hong Kong	0.98	65	Egypt	0.05
27	Spain	0.95	76	Bahrain	-0.08
28	Belarus	0.95	77	Saudi Arabia	-0.14
29	Estonia	0.93	84	Oman	-0.27
30	Norway	0.93	92	Morocco	-0.37
31	Romania	0.91	103	Kuwait	-0.65
32	Cyprus	0.89	109	Qatar	-0.76
33	Thailand	0.88	113	Algeria	-0.85
34	Lithuania	0.87	124	Yemen	-1.02
35	Canada	0.87	130	Mauritania	-1.22
36	Latvia	0.83	133	Sudan	-1.29
37	Portugal	0.76	143	Iraq	-2.28
38	Ukraine	0.72			

HTTP://ATLAS.CID.HARVARD.EDU//

لماذا التعقيد الاقتصادي مهم؟

علاقة موجبة (قابلة للاستدامة) مع متوسط الدخل

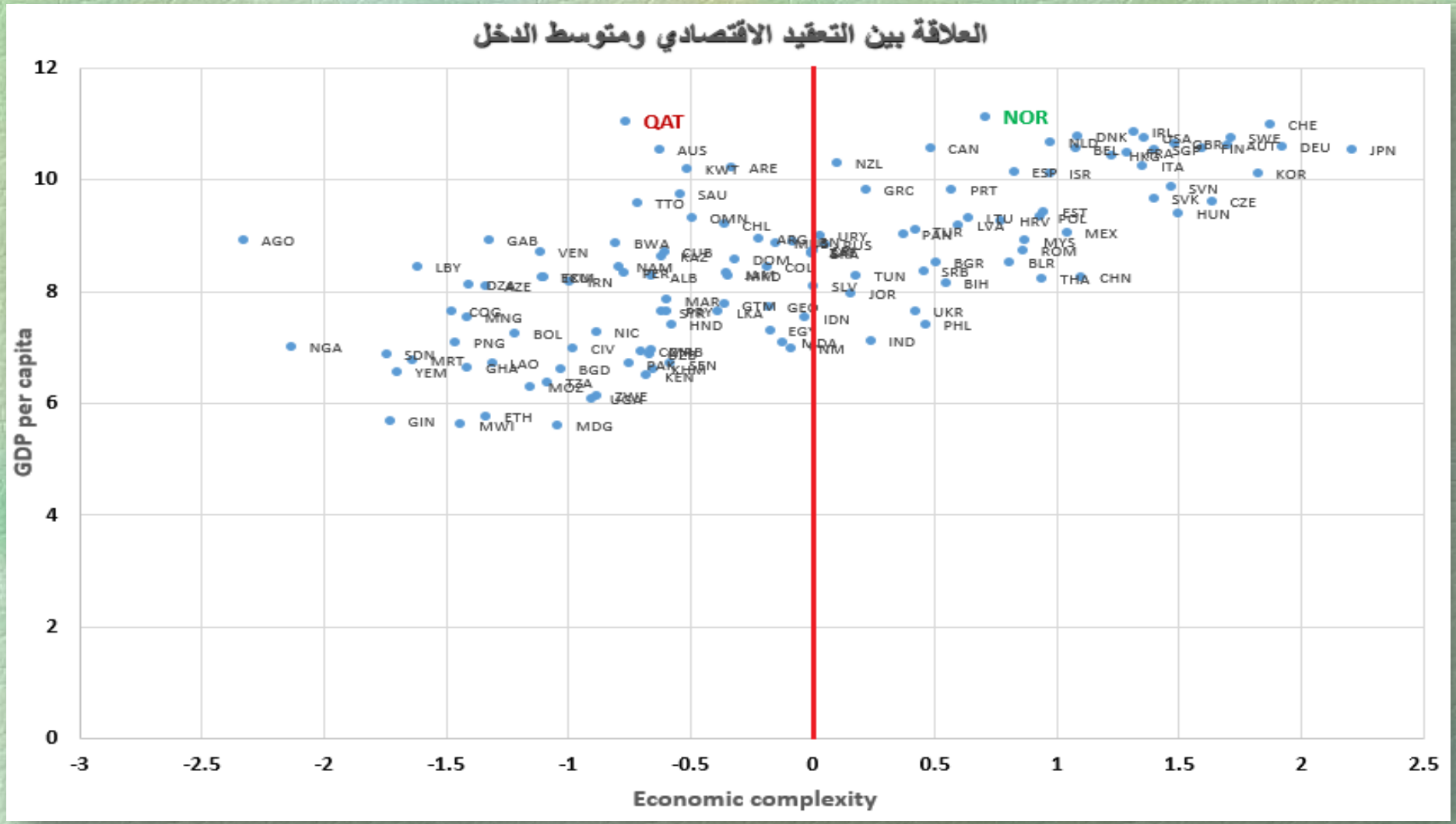

HTTP://ATLAS.CID.HARVARD.EDU//

استنتاج

- نسق ضعيف لتراكم رأس المال ما لم يسمح بتسريع النمو وتحقيق زيادات هامة في الرفاه الاقتصادي والاجتماعي باستثناء الدول الخليجية!
- ضعف التوجه نحو النشاطات الإنتاجية ذات المحتوى المعرفي والقيمة المضافة العالية ما ثبت مساهمة قطاع الصناعات التحويلية
- وهو ما ضعف القدرة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه نحو هذه النشاطات
- ضعف مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار!

وهذا ما يتطلب أدوات علمية وعملية تساعد على استكشاف الأنشطة الاقتصادية الجديدة الواعدة والسبل الناجعة لتوجيه الاستثمار لا سيما الخاص نحوها لتحقيق اكثر تنويع للاقتصاد ECONOMIC DIVERSIFICATION وزيادة المنعة الاقتصادية RESILIENCE ضد المتغيرات والأزمات الخارجية !

بمعنى اخر يتطلب تدعيم وتطوير العمل التخطيطي الاستراتيجي بهدف وضع أطار حديث للتخطيط الاستراتيجي (شامل وتأشيري)

ما هو مطلوب اليوم؟

أصبحت الحاجة ماسة اليوم لتوجيه الاستثمار خاصة للقطاع الخاص من خلال مفهوم حديث للسياسات الصناعية الذكية يكون فحواها غير متعارض مع المنظومة التجارية العالمية بهدف تعميق التصنيع وتحقيق التحول الهيكلي بما يخدم بناء اقتصاد عصري قائم على المعرفة.

يمكن اختراق الحواجز المعرفية لرعاية جيل من السلع والخدمات (ودور جديد للدولة) من خلال ثلاث اتجاهات:

1) التنويع الاقتصادي: يهدف لزيادة الطاقة الإنتاجية Supply Capacity
2) تعميق الصناعات من خلال تعزيز الروابط الأمامية والخلفية والتكامل بين القطاعات المختلفة لزيادة الكفاءة والتنافسية.
3) الارتقاء الصناعي Technological Upgrading يهدف إلى تحسين المنتج وتحسين كفاءة عملية الإنتاج.

الهيكل المؤسسي لضمان نجاح التخطيط الاستراتيجي الشامل والتأشيري والسياسات الصناعية الحديثة

1. **سلطة سياسية على أعلى مستوى**، الرفع من شأن السياسات الصناعية وشرح معوقاتها على أعلى المستويات وتوفير التنسيق والإشراف والرقابة على الوكالات الحكومية. (السياسات الصناعية يمكن أن تتحول إلى دعوة للفساد (في ظل مؤسسات مراقبة ومساءلة ضعيفة).
2. **التنسيق والتشاور بين القطاعين العام والخاص** من خلال المجموعات ذات الصلة. وذلك لجمع المعلومات من القطاع الخاص حول الأفكار الاستثمارية والتطلعات لإجراء تغييرات في التشريعات والقوانين (النموذج الكوري- مفهوم العناقيد الاقتصادية).
3. **آليات للشفافية والمساءلة**، حيث تحتاج إلى أن ينظر لها كجزء من استراتيجية التنمية طويلة المدى التي تهدف لتوسيع الفرص للجميع. يجب أن توجد آليات لمحاسبة كاملة لكل الموارد التي تنفق في دعم أنشطة جديدة.